البحوث والدراسات

حجم الجريمة في المجتمع الكويتي: دراسة تحليلية خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠١٨

أ. نـــواف فهـد أبوخشبـــه*
أ. د. كمال مصطفى رويبح**

ملخص:

أهداف الدراسة: سعت الدراسة إلى تحليل ومقارنة الجرائم في الكويت بين فئة الوافدين والمواطنين من حيث الأعداد والمعدلات وأنواع الجرائم وهوية مرتكبيها، وتعرّف مدى تأثير زيادة نسب الوافدين على زيادة معدلات الجرائم فيها.

منهجية الدراسة: استخدمت منهجية استكشافية إحصائية.

البيانات وعينة الدراسة: قامت الدراسة بتحليل أعداد الجرائم الحقيقية في الكويت بين ١٩٩٢ و٢٠١٨.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة لأول مرة إلى جملة من المؤشرات والحقائق، حيث أظهرت أن معدلات الجريمة عامة وجرائم الجنح وجرائم الجنايات في انخفاض، وأن معدلات جرائم المخدرات غير مستقرة مع اتجاه طفيف للارتفاع، بينما كانت معدلات الجرائم المعلومة في ارتفاع طفيف، وأظهرت النتائج أن معدلات الجرائم المجهولة في انخفاض، وأن معدلات جرائم الكويتيين أعلى من جرائم الوافدين، وأن أعلى معدلات للجريمة لدى الوافدين العرب سجلت لدى الجالية العراقية، ثم البدون، ثم السورية، ثم المصرية، وأن أدناها سجلت لدى الجاليتين الهندية والفلبينية على الرغم من كثرتهما، وأن معدلات جرائم الذكور من الكويتيين أعلى من جرائم الوافدين، وأن معدلات جرائم المواطنات الكويتيات أعلى من جرائم الوافدات، وأن معدلات جرائم الوافدين العرب أعلى من معدلات الوافدين من غير العرب، وأن معدلات جرائم الوافدات العربيات أعلى من معدلات الوافدات غير العربيات.

---

* باحث رئيسي.
** باحث مشارك.

- تم تسليم البحث في ٢٠١٩/١٠/١٥، عُدِّل في ٢٠١٩/١١/٢١، أجيز للنشر في ٢٠١٩/١٢/٢٤.

الخاتمة: قدمت الدراسة عدة توصيات أكاديمية وتطبيقية للتعامل مع ملف الجريمة في الكويت وإعادة النظر في سياسة استقدام العمالة الوافدة.

المصطلحات العلمية الجرائم، معدل الجرائم، أنواع الجرائم.

١ – مقدمة:

يعتبر موضوع الحفاظ على أمن الأوطان كواحد من أهم المواضيع والمسائل التي تشغل الناس وتؤرقهم، فالوطن إذا ما حافظ عليه الإنسان ودفع عنه الشرور والفتن بقي وطناً عزيزاً مصاناً. بينما تشكل مسألة الغفلة عن أمن الوطن ثغرة للطامعين المتربصين بهم وحياتهم وعقولهم ومستقبل أولادهم ووطنهم، وأمنوا على أموالهم. ومن المخاطر التي تهدد دول الخليج قضية الجرائم والمشاكل المصاحبة لها (United Nation Office for Drugs and Crime, 2019; Harrendorf, et al., 2010 و Harrendorf, etl., 2010) التي زادت نسبتها واستفحلت حدتها مع عولمة التجارة وانتشار الإنترنت، وتغرب المجتمعات الخليجية وزيادة عدد الوافدين إليها، انظر الجدول رقم ١ الذي يقارن معدلات الجرائم في بعض الدول العربية مع الدول الأخرى بحسب قاعدة بيانات الجرائم نامبيو Numbeo (2018) حيث حلت الكويت في المرتبة ٧٩، ومن أكبر المعدلات في دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول (١)

مقارنة معدل الجريمة للدول العربية مع بعض الدول الأخرى

الترتيب	الدولة	معدل الجريمة لكل ١٠٠٠٠٠ ألف
١	فنزويلا	٨٢,٥٩
٤	جنوب إفريقيا	٧٥,٧١
٦	البرازيل	٧٠,٥٥
٨	بنغلاديش	٦٨,٥٢
٩	ناميبيا	٦٨,٢٢
١٠	سوريا	٦٧,٧٤
١٤	نيجيريا	٦٣,١٢

تابع/ الجدول (١)
مقارنة معدل الجريمة للدول العربية مع بعض الدول الأخرى

الترتيب	الدولة	معدل الجريمة لكل ١٠٠٠٠٠ ألف
١٥	ماليزيا	٦٣,٠٥
٢٢	ليبيا	٥٦,٧٤
٣٣	الجزائر	٥٠,٦٨
٣٥	الولايات المتحدة الأمريكية	٤٩,٥٨
٤٠	لبنان	٤٩,١٦
٤٢	المغرب	٤٨,٥١
٤٩	فرنسا	٤٥,٢٩
٥٠	روسيا	٤٥,٢
٥٣	الأردن	٤٤,٥٥
٥٧	العراق	٤٣,٣٤
٦٢	المملكة المتحدة	٤١,٢
٦٤	تونس	٤٠,٤٣
٧١	الصين	٣٩,٤٤
٧٥	فلسطين	٣٧,٩٥
٧٩	الكويت	٣٧,٠٣
٨٠	البحرين	٣٦,٩٦
٨٤	السعودية	٣٦,٦٩
٩٩	عمان	٢٧,٣٧
١١٢	الإمارات العربية المتحدة	١٨,٧٥
١١٤	قطر	١٥,٧
١١٥	اليابان	١٣,١

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي الست باحتضانها أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة (حسين ٢٠١٥)؛ حيث تشكِّل هذه العمالة أكثرية القوى العاملة فيها، فضلاً عن كونها غالبية السكان في أربع دول أعضاء، هي: الإمارات

والبحرين والكويت وقطر، جُلّها من الدول الآسيوية كالهند والفلبين وباكستان وبنغلادش وإندونيسيا وسريلانكا. وقد أضحت العمالة الوافدة ضرورية لتنمية دول الخليج ويصعب الاستغناء عنها، وهناك عدة أسباب، بحسب الطويرشي (٢٠١٠، ص ١٦-١٧)، أدت إلى زيادة الاعتماد عليها إلا أنها في الوقت نفسه ذات تأثيرات سلبية بدأت تتضح معالمها، ونتائجها في شكل اختلالات في البنية السكانية، وسوق العمل، والقيم الثقافية والاجتماعية وزيادة الجرائم التي تقترفها؛ وهو ما دفع كثيراً من الباحثين إلى تناول تلك الظواهر والتحديات بمزيد من الدراسات العلمية المعمقة، وقد ركزت تلك الدراسات على عدة موضوعات متنوعة ومرتبطة بالعمالة الوافدة، منها: تحليل نظام الكفيل وأثره على العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون (Zahra 2019)، وأعدادها في دول المجلس وتحويلاتها المالية ومستقبلها (حسين ٢٠١٥)، وأثر تدفق العمالة الرخيصة على اقتصاديات دول الخليج، وتأثير العمالة الوافدة على إنتاجية المواطنين (الزامل ٢٠١٧)، وتأثيرها على ريادة الأعمال (الزامل ٢٠١٧)، وتأثيرها على إنتاجية القطاع الخاص (الزامل ٢٠١٧)، وكيفية حل مشكلة العمالة الرخيصة والحد من الآثار الجانبية لسياسات تقليل تدفق العمالة الوافدة (الزامل ٢٠١٧)، وأثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي (الزهراني ٢٠٠٦)، والتأثيرات السلبية والإيجابية للعمالة الوافدة (الشامسي ٢٠٠٦؛ الروقي ٢٠٠٧؛ أباحسين ٢٠٠٨؛ الوصيف ٢٠١٠)؛ ومواجهة البطالة في الدول العربية وتقييم حاجة دول الخليج للعمالة الوافدة (منظمة العمل العربية ٢٠٠٥)، وجهود منظمة العمل العربية في مواجهة قضايا التشغيل والبطالة (عبد المقصود ٢٠١٢)، واحتساب المخالفات الأخلاقية للعمالة الوافدة (الدوسري ٢٠١٢)، وتقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي (الشامسي ٢٠٠٦)، ودراسة تحليلية للتغطية الصحفية للعمالة الوافدة في الصحافة (العامري ٢٠٠٨)، واختلال التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها (الشامسي ٢،٠٦)؛ وإشكالية توافر عمالة ملائمة للاقتصاديات الجديدة المرتبطة بالمعلومات والاتصالات (الشامسي ٢٠٠٦)،

وأسباب وأثر العمالة المنزلية الوافدة في المجتمع السعودي (الفريح ٢٠١١)، والآثار السلبية للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها (بن عيبان ٢٠١١)، وجرائم الخادمات في المجتمع السعودي (الطريف ٢٠١١)، والمخالفات الأخلاقية للعمالة الوافدة بالمملكة العربية السعودية (الدوسري ٢٠١٢)، والأساليب العقابية لمكافحة مخالفات نظام الإقامة (الصالحي ٢٠٠٥)، وانعكاس الهجرة غير الشرعية على الكويت (الفضالة ٢٠١٨)، وأساليب مكافحة جرائم العمالة الوافدة بالكويت (العنزي ٢٠٠٨). وعلى أهمية هذه الأبحاث وتنوع قضاياها وموضوعاتها فإنها أغفلت تحليل الجرائم التي ترتكبها العمالة الوافدة ومقارنتها بجرائم المواطنين والتركيز في هذا التحليل على فترات زمنية طويلة وإظهار مدى ارتفاعها أو انخفاضها مقارنة بزيادة عدد السكان خلال تلك الفترات.

ولسد هذه الثغرة في المكتبة العربية، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير زيادة نسب الوافدين في دولة الكويت على زيادة معدلات الجرائم فيها، ومن ثم تقديم تصورات وتوصيات من أجل التعامل مع هذه الفئات، وهذه الدراسة مفيدة لدولة الكويت ممثلة بوزارة الداخلية التي تولي جل اهتمامها تحسين المنظومة الأمنية، وزيادة الأمن والأمان، لكن الدراسة تنأى جانباً عن الخوض في الجدل الدائر بين تسمية دول الخليج التي تصطلح على تسميتها "العمالة الوافدة" عوض تسمية "العمالة المهاجرة" الخاصة بالأمم المتحدة.

١-١- تعريف مصطلحات الدراسة:

تتناول هذه الدراسة عدة مصطلحات مرتبطة بالجرائم في دولة الكويت، ولأجل تسهيل الفهم تم تعريفها لتثبيت هذه المفاهيم. فالدراسة تعرف العمالة الوافدة على أنها مجموع الأفراد الذين قدموا إلى بلد، بشكل رسمي عن طريق تأشيرة صادرة عن البلد الذي وفدوا إليه؛ بغرض العمل لحسابهم الخاص أو لدى مؤسسات حكومية أو أهلية أو كانوا لا يعملون؛ لكونهم تابعين كالأولاد، بغض النظر عن جنسهم وجنسيتهم وديانتهم (بن عيبان، ٢٠١١).

أما بخصوص الجريمة، فقد وجدت العديد من التعريفات التي تختلف بحسب القانونيين والاجتماعيين. فمن الناحية القانونية تعرف الجريمة على أنها "كل فعل معاقب عليه" (Durkheim, 2017, p.67) وأنه السلوك المخالف لأوامر قانون العقوبات ونواهيه في بلد ما، بشرط ان ينص هذا القانون صراحة على تجريم ذلك السلوك (أبو حسان، ١٩٨٧)، كما أنها عمل أو امتناع يأتيه شخص ما إضراراً بمصلحة حماها المشرع في قانون العقوبات، ويترتب عليه أثر جنائي يتمثل في العقوبة أو التدبير الاحترازي (هلالي، ١٩٨٦) وتشمل ما يقوم به شخص ما من تصرفات خارجة عن القواعد القانونية والقواعد الاجتماعية المنتشرة في المجتمع، ويمنعها قانون الجزاء في الدولة ويحدد لها عقوبات.

تقسم الجرائم بحسب قانون الجزاء الكويتي إلى: (أ) الجنايات: وهي الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام أو الحبس المؤبد أو بالحبس المؤقت مدة تزيد عن ٣ سنوات سجن. (ب) الجنح: وهي الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين. (ج) القضايا غير الجنائية: وهي التي لا تشكل جريمة في قانون الجزاء الكويتي، كتغيب الخدم والعمال والإصابات غير الجنائية داخل المنازل. (د) المخالفات مثل: مخالفة قواعد المرور وأنظمته، ومخالفات قواعد الإقامة والهجرة، ومخالفات البلدية والتجارة والأعمال البسيطة، (السراج، ١٩٩٠).

تشتمل جرائم الجنايات على أربعة أنواع (مركز البحوث والدراسات، ٢٠١٨)، وهي الجرائم الضارة بالمصلحة العامة (كمقاومة موظف في أثناء الوظيفة، وتمكين متهم أو سجين من الفرار، وانتحال شخصية الغير، وسوء معاملة الموظفين للأفراد، والاختلاس، والرشوة، وشهادة الزور والإكراه عليها، وجرائم الانتخابات)، والجرائم الواقعة على النفس (كالقتل العمد، والشروع بالقتل، والاعتداء بالضرب والأذى البليغ، ودخول منزل دون رضا حائزه، وإطلاق نار وإصابة، والخطف، والانتحار والشروع به، والإجهاض، وحيازة سلاح وذخائر دون ترخيص)، والجرائم الواقعة على العرض والسمعة (كهتك العرض،

والمواقعة الجنسية، والزنى، والتحريض على الفسق والفجور، والخمور، والمخدرات)، والجرائم الواقعة على المال (كالتزوير في محررات رسمية، والتزييف، والسرقة والشروع بها، والسلب بالقوة، والحريق العمد، وإتلاف مال الغير عمداً).

كما تشتمل جرائم الجنح على أربعة أنواع، وهي الجرائم الضارة بالمصلحة العامة (منها إهانة موظف عام، والإهمال في حراسة سجين والهروب، وانتحال الوظيفة، وسوء استعمال الوظيفة، والبلاغ الكاذب، وانتهاك حرمة الأديان، والامتناع عن الشهادة، ودخول أماكن محظورة، وإدخال ممنوعات للسجن)، والجرائم الواقعة على النفس (كالقتل الخطأ، والإصابة الخطأ، والاعتداء بالضرب، وحجز حرية الأشخاص، وإهمال برعاية، ودخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة، والتهديد بأنواعه، ومحاولة الانتحار)، والجرائم الواقعة على العرض والسمعة (كالمواقعة بالرضا، والقمار، والتحريض على الفجور، وإساءة استعمال الهاتف، والسكر والخمور، والقذف والسب)، والجرائم الواقعة على المال (كخيانة الأمانة، والنصب والاحتيال، والتزوير العرفي بأنواعه، والحريق الخطأ، وإتلاف مال الغير، والسرقة والشروع بها، وإصدار شيك بدون رصيد).

كما تقسم الجرائم بحسب قيدها وتسجيلها في المخافر إلى جرائم معلومة وأخرى مجهولة (مركز البحوث والدراسات، ٢٠١٨)، فالجرائم المعلومة هي المعروف مرتكبوها، وأما الجرائم المجهولة فهي غير المعروف مرتكبوها.

١-٢- مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي المتعلق بالجرائم في دولة الكويت: هل معدلات الجريمة لدى العمالة الوافدة أكبر من مثيلاتها لدى المواطنين خلال الفترة الزمنية للدراسة؟ وقد قسم هذا السؤال إلى أسئلة فرعية، هي:

١ - هل أعداد الجرائم ومعدلاتها في ازدياد؟

٢ – هل أعداد جرائم الجنايات ومعدلاتها في ارتفاع؟
٣ – هل أعداد جرائم الجنح ومعدلاتها في ارتفاع؟
٤ – هل أعداد جرائم المخدرات ومعدلاتها في ارتفاع؟
٥ – هل أعداد جرائم الأحداث ومعدلاتها في ارتفاع؟
٦ – هل أعداد الجرائم المعلوم مرتكبوها ومعدلاتها في ازدياد؟
٧ – هل أعداد الجرائم المجهول مرتكبوها ومعدلاتها في ازدياد؟
٨ – هل الوافدون أكثر ارتكاباً للجرائم من المواطنين الكويتيين؟
٩ – ما أكثر الجنسيات ارتكاباً للجرائم من حيث الأعداد والمعدلات؟
١٠– هل أعداد جرائم الذكور ومعدلاتها في ازدياد؟ وهل الوافدون من الذكور أكثر ارتكاباً للجرائم من المواطنين الكويتيين؟
١١– ما الجاليات الأعلى ارتكاباً لجرائم الذكور من حيث الأعداد والمعدلات؟
١٢– هل أعداد جرائم الإناث ومعدلاتها في ازدياد؟ وهل الوافدات أكثر ارتكاباً للجرائم من المواطنات؟
١٣– ما الجاليات الأعلى ارتكاباً لجرائم الإناث من حيث الأعداد والمعدلات؟

تعرف هذه الدراسة معدل الجريمة بأنه ما وقع من جرائم منسوباً لكل مائة ألف نسمة من السكان، وأن مقاييس الفترة الزمنية هي الإحصاءات التي تقيس أحداثاً تقع لكل السكان أو لجزء منهم خلال فترة من الزمن (مركز البحوث والدراسات، ٢٠١٨).

١–٣– أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية:

١ – تحليل الجرائم التي ارتكبتها العمالة الوافدة والمواطنون في دولة الكويت من خلال قياس الجرائم التي قامت بها خلال فترة زمنية محددة، وهي من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٨.
٢ – إعطاء مؤشرات تخص الجرائم في الكويت بما يفيد الرأي العام من خلال

دراسة علمية تحليلية ومحايدة بلغة الأرقام بعيدة عن دغدغة المشاعر، ومقارنة نسب الجرائم وأنواعها بين فئات الوافدين والمواطنين.

٣ – اقتراح توصيات للتعامل مع فئات الوافدين منعاً للالتباس؛ لأن العلاقة معهم تحتاج إلى مراجعة شاملة وواضحة، من خلال دراسات علمية بعيدة عن التهويل والخطاب الإعلامي الشعبوي.

١–٤– أهمية الدراسة:

تشهد دول الخليج العربية نسباً مرتفعة في عدد الوافدين إلى عدد المواطنين؛ حيث تقدر بعض الدراسات أعدادهم بـ ١٧ مليون وافد (حسين ٢٠١٥)، وهذه الزيادة مدفوعة بالعديد من الأسباب الاقتصادية الموضوعية، منها ضرورة العمالة المهنية الماهرة من الوافدين وأهميتها في تحقيق التنمية، ومشروعات مرتبطة بخطة الكويت للتحول إلى مركز مالي من المستشفيات والمدن السكانية ومشروعات الطرق وتطوير الجزر، وتطوير البلاد بالكفاءات غير المتوافرة، والاستفادة من خبراتها في تنمية بلدان الخليج، واتجاه الشباب إلى تأسيس المشروعات الناشئة Startup. كل ذلك عوامل أسهمت في زيادة وتيرة جلب العمالة الوافدة.

لا يمكن إنكار الدور المهم الذي تقوم به العمالة الوافدة من خلال مشاركتها في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومساهمتها في سد النقص الكلي في العمالة الوطنية التي تحتاج إليها التنمية المتسارعة، إلا أنه في المقابل ظهرت العديد من المشكلات والإشكاليات التى جلبتها معها إلى دول الخليج أو التي أسهمت في ظهورها؛ فالتحديات كثيرة ومتعددة، ولا يمكن أن نختزلها في تحدٍّ واحد فقط. هناك تحديات أمام سوق العمل وتحدي إيجاد وظائف وفرص عمل لأبناء البلد، وتأثيرها على مستويات الأجور، وعلى إنتاجية الاقتصاد في دول الخليج، بالإضافة إلى ما شكلته من ضغط على الوضع الصحي، وهناك تحديات أخرى مرتبطة بالتركيبة السكانية وطغيان العمالة الوافدة في بعض دول الخليج، وهناك تحديات مرتبطة بالوضع

الاجتماعي الذي تعيشه العمالة الوافدة في أوساط مجتمعاتنا، وظهور عادات وسلوكيات دخيلة على المجتمع العربي وانتشار الأخلاق غير الإسلامية، وهناك تحديات أخرى مرتبطة بفقدان الأحداث وأبناء البلد لهويتهم وكيفية مواءمتهم مع واقع وجود عمالة وافدة بأعداد كبيرة.

من بين هذه المشكلات تسعى الدراسة إلى التركيز على تحليل انتشار الجرائم في المجتمع الكويتي، باستخدام مقاييس الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٨ من حيث مقارنة الجرائم بين مختلف الجنسيات، وإظهار مدى مساهمة العمالة الوافدة في زيادتها، أو أنها بريئة مما يحاول الخطاب الشعبوي والإعلامي ادعاءه. مما سبق يتبين أن للدراسة أهمية كبيرة من أربعة منطلقات:

أولاً: يزيد من الأهمية العلمية لهذه الدراسة أنها تدور حول فئة الوافدين والجرائم التي ترتكبها وهذه الفئة آخذة في التزايد، وتأتي هذه الدراسة امتداداً للرصد العلمي للمشكلة التي لفتت إليها العديد من الأبحاث ومقالات الجرائد.

ثانياً: أهمية أخرى للدراسة تكمن في كونها تسعى إلى إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بعلم الاجتماع الجنائي؛ فقد احتلت موضوعات الجريمة أهمية خاصة في علم الاجتماع الجنائي؛ وذلك لما للجريمة من انعكاسات سلبية على تحقيق التنمية والازدهار في أي مجتمع. فالدراسة تسعى إلى سد ثغرة في الأدبيات العربية المتعلقة بجرائم العمالة الوافدة؛ لأن المكتبة العربية تعاني من شح الدراسات في هذا الموضوع قياساً بزيادة أعدادها في دول الخليج العربية.

ثالثاً: تعالج الدراسة قضية مهمة هي في صميم الأمن الوطني لدولة الكويت، تتعلق بالعمالة الوافدة والجرائم التي ترتكبها فئات منهم.

رابعاً: كما تنبع أهمية الدراسة مما تقوم به من تحليل ظاهرة الجرائم خلال فترة زمينة طويلة وتقدم توصيات تساعد الجهات الأمنية والجهات الحكومية الأخرى المختصة على اتخاد القرارت الصحيحة في التعامل مع هذه الظاهرة.

٢ – أدبيات الدراسة:

تعد الدراسات السابقة من أهم المرجعيات التي يرجع إليها الباحثون؛ فهي تثري الأدبيات النظرية وتبين أهمية هذه الدراسة وأصالتها.

٢-١- استعراض لبعض الدراسات السابقة:

قليل من الدراسات السابقة تناول تأثير العمالة الوافدة في دولة الكويت. فقد تطرقت دراسة **الفضالة** (٢٠١٨) إلى الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن الاجتماعي في دولة الكويت، أما دراسة العنزي (٢٠٠٨) فقد استعرضت الأساليب الأمنية الحديثة في مواجهة جرائم العمالة الوافدة في دولة الكويت. وقامت دراسة **Shah & Quadsi (1989)** بتحليل أعداد العمالة الوافدة وتحديد خصائصها في الكويت بالاعتماد على البيانات الإحصائية بين ١٩٧٧ و١٩٨٣، وقد تكونت من الجالية الفلسطينية والأردنية والمصرية والسورية واللبنانية والعراقية والهندية والباكستانية والبنغلاديشية، وأظهرت النتائج زيادة عدد الوافدين من ١٤١ ألف نسمة إلى ٢٣٩ ألف نسمة بين ١٩٦٥ و١٩٨٥، وبحسب نتائج الدراسة فإن تضخم العمالة الوافدة أوقف نمو العمالة الوطنية وقوتها، وإن عمل المرأة مازال محصوراً في مجالات الصحة وبعض الوظائف المعزولة.

أما على المستوى الخليجي فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوعات مختلفة تتعلق بالتأثيرات السلبية للعمالة الوافدة في المجتمعات الخليجية نذكر عينة منها فيما يأتي.

تناولت دراسة **الروقي** (٢٠٠٧) مناقشة التأثيرات السلبية والإيجابية للعمالة الوافدة، ومن التأثيرات السلبية ما يقع على العمالة الأجنبية من ظلم وسوء معاملة من بعض الكفلاء، كالتأخير في الرواتب، وغلظة في التعامل معهم، واستغلال ضعفهم وحاجتهم، كما تطرقت إلى التأثيرات السلبية التي تتسبب فيها العمالة الوافدة عن قصد أو عن غير قصد، بسبب ما تحملها معها من أخلاق وأفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد ولهجات تؤثر سلباً على ثقافة المجتمع

وسلوكياته، وذكرت بعضاً من صور التأثير السلبي على سلوك الأطفال الذين يتربون على أيدي خادمات ومربيات غير مسلمات، ومن ذلك الجهل بأمور الدين والعقيدة والأخلاق، ويعظم هذا الأثر عندما يثق الوالدان ثقة مطلقة بهؤلاء الخدم في إدارة أمور البيت وتربية الأولاد، وقدم الباحث بعض التوصيات لعلاج الظاهرة والتقليل من أضرارها.

تناولت دراسة **أباحسين** (٢٠٠٨) المشكلات المصاحبة والأضرار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على جلب العمالة الوافدة وسلبياتها على المجتمع السعودي؛ حيث أشار الباحث إلى أن الوافدين يشكلون ما يزيد على (٢٧٪) من إجمالي عدد السكان؛ مما شكل - بحسب رأيه - خطراً داهماً على الأمن الوطني للمملكة؛ فهو يرى من الناحية الأمنية أن لهذه العمالة دوراً كبيراً في ازدياد معدلات الجريمة في المملكة، وظهور أنماط من الجريمة لم تكن مألوفة في المجتمع السعودي، وأشار إلى بعض إحصائيات ٢٠٠٨ التي أظهرت أن عدد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة البنغلاديشية وحدها وفي منطقة الرياض فقط بلغت نحو (٧٩٧١) جريمة خلال سنتين فقط، وتمثلت في القتل والسرقة والتزوير وغيرها من مختلف الجرائم والجنايات. كما استعرض الآثار السلبية على الجانب الاقتصادي من خلال النزيف الاقتصادي، بحسب رأيه، من خلال التحويلات المالية التي تقوم بها هذه العمالة من داخل المملكة إلى بلدانها الأصلية، والتي بلغت في عام ٢٠٠٦ ما يزيد على ٥٨ مليار ريال. كما أشار إلى الاعتماد الكبير على هذه الأعداد الهائلة من العمالة الوافدة التي تغلغلت في جميع قطاعات الاقتصاد السعودي ومرافقه وأثرت على استقلاليته وتكريس تبعيته للخارج، حتى أصبح عزوف هذه العمالة عن العمل أو لجوء الدول المصدرة لها إلى وضع قيود على تصدير مواطنيها للعمل في المملكة، لأي سبب من الأسباب، قد يترتب عليه تبعات خطيرة على نمو الاقتصاد السعودي وتطوره. وناقش تأثيرات العمالة الوافدة على الجانب الاجتماعي؛ من حيث تأثيراتها – بأعدادها الكبيرة المتزايدة – على مسألة ازدياد تفشي البطالة بين المواطنين، وقد قدرت نسبتها بـ ١٢٪ في ٢٠٠٦، بسبب كثرة العمالة وتدني أجورها وتفضيل القطاع الخاص لها مقارنة بالعمالة الوطنية، كما أشار إلى مشكلة

اندماج العمالة الوافدة في المجتمع السعودي وأثره على تماسكه ووحدة ولاءاته وانتماءاته كنتيجة طبيعية للتمايز ما بيــن المجتمع السعودي ومجتمع هذه العمالة التي قدمت من بلاد عديدة ذات ديانات ولغات وعادات وتقاليد مختلفة.

وركزت دراسة **الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٨)** على تقصي العلاقة بين العمالة الوافدة والبطالة، وتوصلت إلى تفاقم ظاهرة البطالة بين مواطني دول مجلس التعاون وزيادة المشكلات الاجتماعية وتفشي الجرائم بين أفراد الجاليات الوافدة وتنوع الجرائم المرتكبة.

في السياق نفسه ناقشت **دراسة الوصيف (٢٠١٠)** تأثير الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية للعمالة الوافدة على شخصية المواطن في المجتمع الخليجي؛ حيث أشار إلى زيادة أعداد الجرائم التي ترتكبها هذه الفئة، وعرض أمثلة منها، كما تطرق إلى زيادة التحويلات المالية إلى بلدانها، وبين أن حجم التحويلات في دول الخليج عام ٢٠٠٦ بلغت ٣٨ مليار دولار أمريكي؛ مما يشكل استنزافاً لموارد دول مجلس التعاون، كما أشار إلى زيادة الضغط على السلع والخدمات؛ حيث تتحصل هذه العمالة على خدمة التعليم والصحة واستخدام المرافق العامة، وتستفيد من الدعم المقدم، وتجنح لتقبل أجور متدنية؛ مما يؤثر سلباً على إيجاد فرص وظيفية للمواطنين، ويؤدي إلى حرمانهم من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم العلمية وعدم الاهتمام بتدريبهم وإعادة تأهيلهم.

تطرقت دراسة **بن عيبان (٢٠١١)** إلى الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية، وأسباب انتشار هذه العمالة فيها، كما ناقشت الجوانب الوقائية والعلاجية التي تسهم في الحد من استقدامها، ودور الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام في الحد من هذا الاستقدام وتجنب آثاره، وقامت بتقديم بعض التوصيات والمقترحات للحد من هذه الظاهرة.

تطرقت دراسة **الطريف (٢٠١١)** إلى التعرف على نوعية الجرائم غير المبلغ عنها التي ترتكبها فئة الخادمات في المجتمع السعودي، والأسباب التي

تمنع الفئات المبحوثة من إبلاغ الشرطة عن الجرائم التي ترتكبها وقدمت بعض الاقتراحات والحلول للتعامل مع هذه المشكلة للحد من آثارها على الأسرة.

قامت دراسة **حسين (٢٠١٥)** بتحليل واقع العمالة الوافدة في دول الخليج من حيث أعدادها ومستقبلها؛ حيث أشار الباحث إلى أن دول الخليج تحتضن أعداداً كبيرة منها، وهي تشكِّل أكثرية القوى العاملة في جميع دول المجلس الست؛ كما أنها تشكل أغلبية السكان في أربع دول، هي: الإمارات والبحرين والكويت وقطر؛ إذ يزيد حجم العمالة الوافدة فيها على ١٧ مليون فرد، ويرتفع العدد ليصل إلى نحو ٢٣ مليون فرد بعد إضافة أفراد أسرها؛ وتستقطب السعودية وحدها أكثر من ٩ ملايين عامل وافد، جُلهم من الدول الآسيوية كالهند، والفلبين وباكستان وبنغلاديش وإندونيسيا وسريلانكا. وأشار الباحث إلى أن حجم العمالة الهندية في دول الخليج ارتفع في غضون أربعة عقود من نحو ٢٥٠ ألف عامل في ١٩٧٥ إلى قرابة ٨ ملايين في ٢٠١٥. كما أن السعودية والإمارات تستقطبان معاً نحو ٤٠٪ من العمالة الفليبينية العاملة خارج بلدها. أما العمالة الوافدة من الدول العربية، فالسعودية تستقطب أعداداً كبيرة من مصر واليمن والسودان، وقدر الباحث قيمة الأموال المرسلة من المنظومة الخليجية إلى دولها بنحو ٨٠ مليار دولار سنويّاً. ويواصل الباحث تحليله بالإشارة إلى أن معضلة إيجاد فرص عمل للمواطنين في دول الخليج يبقى التحدي الرئيسي أمام بقاء العمالة الوافدة بالمستويات الحالية فيها.

تطرقت دراسة **الزامل (٢٠١٧)** إلى تأثير العمالة الوافدة على ريادة الأعمال وعلى إنتاجية القطاع الخاص، وناقشت سبل حل مشكلة العمالة الرخيصة، والحد من الآثار الجانبية لسياسات تقليل تدفق العمالة الأجنبية، وكانت السعودية ودول الخليج فتحت أبوابها للعمالة الوافدة في منتصف السبعينيات مع بداية الطفرة النفطية الأولى، وارتفعت نسبتهم في السعودية إلى ١١٠٠ بالمائة بين ١٩٧٤ و٢٠١٦، بينما ارتفع عدد المواطنين السعوديين إلى ٢٣٠ بالمائة في الفترة نفسها. وتشكّل العمالة الوافدة اليوم أكثر من٨٤ بالمائة من العاملين في

القطاع الخاص مع تدني مستواها التعليمي؛ حيث إن ثلاثة أرباعها لا يتجاوز تعليمهم المرحلة الثانوية.

وهناك دراسات قليلة ركزت على العمالة الوافدة والجرائم التي ترتكبها منها الدراسات الآتية:

ركزت دراسة **الخليفة (٢٠٠١)** على تعرف ظاهرة الجريمة في أوساط العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية عن طريق استقصاء أثر اتجاهات الجريمة وعلاقتها بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الوافدين الأصلية في سلوكهم الإجرامي، واستخدمت الدراسة عينة مكونة من ٣٠٠ أسرة لطلبات الملتحقات بالمرحلة الجامعية، وتوصلت إلى وجود علاقة بين ظاهرة الجريمة بأنماطها المتنوعة لدى العمالة الوافدة بحسب الجنسية وبين كل من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك خصائص واتجاهات السلوك الإجرامي في المجتمعات التي قدموا منها.

تطرقت دراسة **العنقري وآخرين (٢٠٠٨)**، إلى جرائم العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية من حيث تحديد أكثر الجنسيات ارتكاباً للجرائم، وأكثر المناطق مسرحاً لها، ومهن مرتكبيها، وحالتهم التعليمية، ونوع الجريمة المرتكبة، وأسباب ارتكابها، واستخدم الباحثون عينة شملت ٤٦٨٢ مسجوناً. وتوصلت النتائج إلى أن أربع جنسيات (اليمنية، والباكستانية، والهندية، والبنغلاديشية) بلغ مجموع جرائمها ٦٠,٤٪ من إجمالي العينة المرتكبة للجرائم، وأن منطقة مكة المكرمة تحتل المرتبة الأولى بين مناطق ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم بنسبة ٤٧,٤٪، تليها الرياض بنسبة ٢٨٪، في حين جاءت منطقة الجوف في المرتبة الأخيرة كأقل المناطق. وحددت الدراسة الميدانية مهن مرتكبي الجرائم؛ حيث أظهرت أن نحو ثلاثة أرباع العينة هم من الفئات المهنية غير المحترفة (عامل، وعاطل وسائق)، وقد حلت فئة العمال في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٥٥,١٪)، تليها فئة السائقين في المرتبة الثانية بنسبة (١٢,٤٪)، ثم فئة العاطلين عن العمل في المرتبة الثالثة بنسبة (٧,١٪). أما بخصوص الحالة الاجتماعية لمرتكبي

الجرائم، فقد بينت النتائج أن غالبية العينة من العمالة الوافدة (نحو ٨٠٪) هم من ذوي المستويات التعليمية المنخفضة جداً (من أمي إلى المرحلة المتوسطة)، وأن المجتمع لا يستفيد منهم كعمالة احترافية مهنية ذات تخصصات يحتاج إليها. وأن أكثر الجرائم ارتكاباً وبسببها دخل العامل الوافد السجن كانت تعاطي المخدرات وجاءت في المرتبة الأولى، تليها السرقات في المرتبة الثانية، والتسلل في المرتبة الثالثة، وتناول الخمور في المرتبة الرابعة، وتزوير الإقامة في المرتبة الخامسة. كما حددت الدراسة العديد من أسباب ارتكاب الجرائم وجاءت بالترتيب من حيث الأهمية: الحاجة إلى المال، وأصدقاء السوء، والاتهام، والغواية، والرغبة في التعاطي، والحصول على عمل، وإساءة معاملة الكفيل، والظروف القاهرة، والرغبة الجنسية، والدفاع عن النفس، والانتقام، وغيرها.

استعرضت دراسة **الطويرشي (٢٠١٠)** العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة في المجتمع السعودي من حيث أسباب ارتكاب الجرائم، وأنواعها، وعلاقة أسبابها بالبيانات الديموغرافية (العمر، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة، والديانة، والجنسية، والحياة الاجتماعية)، وعلاقة أنواع الجرائم بالبيانات الديموغرافية للعمالة الوافدة، لكنها ركزت على أسباب الجريمة باستخدام منهجية الاستبانة وتجميع وتحليل آراء عينة مكونة من ٢٧٧ من العمالة الوافدة في أحد السجون بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وتوصلت النتائج إلى أن الوافدين المسلمين أكثر ارتكاباً للجرائم من الوافدين المسيحيين والهندوس، وأن الجالية اليمنية أكثرهم ارتكاباً لها، كما بينت النتائج أن أكثر الجرائم ارتكاباً هي جريمة السرقة، والمخدرات، والقتل، وصنع المسكرات، والدعارة، والتزوير، وجرائم الاختلاس، واللواط، ولعب القمار، والخطف، والتزييف، والزنى، وتمرير المكالمات، وغسل الأموال، وحيازة الأسلحة، وتوصلت النتائج كذلك إلى وجود علاقة إحصائية بين أسباب الجريمة والبيانات الديموغرافية (العمر، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة، والديانة، والجنسية) وبين أنواع الجريمة والبيانات الديموغرافية من جهة أخرى.

أما بخصوص الدراسات الأجنبية، فقد أظهرت دراسة استقصائية قام بها **المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (٢٠١٧)** حول اتجاهات الجريمة بين ٢٠٠٣ و٢٠١٥ – حالات الانخفاض الإقليمية اللافتة للنظر في جرائم القتل؛ حيث بينت النتائج أنه في القارة الأمريكية، كان الاتجاه الأبرز هو التصاعد المفاجئ لعدد جرائم القتل في أمريكا الوسطى والكاريبي بعد عام ٢٠٠٧، وانخفاضه مجدداً في المنطقتين بعد عام ٢٠١١، كما لوحظ انخفاض حاد في هذا المعدل في آسيا الوسطى بعد عام ٢٠١٠، أما في أوروبا؛ فقد لوحظ انخفاض مطرد في أوروبا الشرقية واستقراره في أوروبا الغربية والشمالية، وبينت الإحصائيات أن معدل السجناء في انخفاض في أوروبا ووسط آسيا، وفي ارتفاع في جنوب آسيا وشرقها وغربها وقارة أمريكا.

وأظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسة غالوب في الولايات المتحدة الأمريكية أن نصف الأمريكيين في عينة الدراسة وافقوا على أن المهاجرين يزيدون من خطورة الجريمة. ولنفي أو تأكيد هذه النتيجة نشرت دراسة (**Flagg 2018**)، بتعاون واسع النطاق بين أربع جامعات، بقيادة روبرت أدلمان، عالم اجتماع بجامعة ولاية نيويورك في بوفالو، وقامت الدراسة بمقارنة معدلات الهجرة مع معدلات الجريمة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٦، في ٢٠٠ منطقة حضرية خلال العقود الماضية، ووفقاً لبيانات الدراسة، فإن الغالبية العظمى من المناطق التي شملتها الدراسة فيها عدد أكبر بكثير من المهاجرين اليوم مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٨٠ وعدد أقل من جرائم العنف؛ مما يدل على انخفاض عدد الجرائم في كثير من الأحيان وفي جميع المجالات تقريباً حتى مع ارتفاع عدد المهاجرين.

٢-٢- حدود الدراسات السابقة ونواقصها مقارنة بهذه الدراسة ومميزات الدراسة الحالية:

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن تحديد العديد من نواقصها مقارنة بما تسعى إلى تحقيقه دراستنا الحالية؛ مما يشكل ميزة لها مقارنة بما سبقها.

١ – ركزت أغلب الدراسات على دور العمالة الوافدة بشكل عام في زيادة الجرائم، دون مقارنتها بجرائم المواطنين، كما هو شأن الدراسة الحالية.
٢ – ركزت على إبراز العديد من القضايا السلبية المتعلقة بالعمالة الوافدة أو النظرة السلبية للمواطنين نحو دور العمالة الوافدة في زيادة الجرائم، وكان التركيز بشكل أكبر على دورها في تفاقم البطالة في دول الخليج.
٣ – ركزت أغلب الدراسات على الجرائم التي تتعلق بالأمن، كالسرقة وترويج المخدرات في رقعة جيوغرافية محلية، وعلى بعض الجنسيات الوافدة، ولم تركز على جرائم جميع الوافدين والمواطنين على مستوى بلد معين، كما هو الشأن في الدراسة الحالية، وهذا أهم ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها.
٤ – اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على استخدام الاستبانة لتجميع الآراء وتحليلها لفئات مختلفة من الوافدين باستخدام عينات صغيرة، ومتعلقة بظرف زمني محدود، ولم تكن شاملة وتغطي جميع فئات المجتمع.

٢–٣– الإطار النظري للدراسة: نظرية النشاط الروتيني

عكف علماء الاجتماع والقانون وعلم النفس على تطوير العديد من النظريات التي تشرح أسباب انتشار الجرائم (الطويرشي، ٢٠١٠: ٢٨-٣٢؛ الطريف، ٢٠١١)، منها نظرية الصراع الثقافي، ونظرية الضبط الاجتماعي، ونظرية البناء الاجتماعي، ونظرية الفرصة، ونظرية الاغتراب ونظرية النشاط الروتيني، لكن الخوض في هذه النظريات لا يعنينا؛ لأن موضوع الدراسة هو تحليل الجرائم المرتكبة خلال فترة زمنية طويلة.

تعتبر نظرية النشاط الروتيني الإطار النظري لهذه الدراسة، وتم اقتراحها وتطويرها لأول مرة من طرف الباحثين ماركوس فيلسون ولورانس كوهين (Cohen & Felson, 1979) في أثناء شرحيهما للتغيرات في معدلات الجريمة بالولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٧ و١٩٧٤، وتم تطبيق النظرية على نطاق واسع وأصبحت واحدة من أكثر النظريات المذكورة في علم الإجرام. وعلى عكس نظريات الإجرام الأخرى، تدرس نظرية النشاط الروتيني وتركز على الجريمة كحدث، وتربط الجريمة ربطاً وثيقاً ببيئتها وتؤكد عمليتها الإيكولوجية.

٣ – المنهجية العلمية:

استخدم الباحثان في دراستهما المنهج التحليلي الذي يقوم على عرض الظاهرة من خلال جمع البيانات المتعلقة بالجرائم وتحليلها من الناحية الإحصائية، ويعتمد هذا المنهج على دراسة ظاهرة الجريمة كما تم توثيقها في الواقع ووصفها وتحليلها تحليلاً دقيقاً. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحثان على بيانات الجرائم الموثقة بجميع أنواعها بين عامي ١٩٩٢ و٢٠١٨. (انظر المجموعة الإحصائية السنوية من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٨). بإدارة الإحصاء، مركز البحوث والدراسات، قطاع الشؤون القانونية والدراسات والبحوث، بوزارة الداخلية في دولة الكويت، وجمعت بيانات التركيبة السكانية خلال تلك الفترة الزمنية بحسب الجنسيات وحللت باستخدام برنامج أكسيل لحساب معدلات الجرائم لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة، والهدف من ذلك تسهيل عقد المقارنات بين جرائم مختلف الجنسيات، كما استخدمت الرسوم البيانية التي تعبر عن اتجاهات الظاهرة محل الدراسة.

٤ – نتائج الدراسة:

٤ – ١ – هل أعداد الجرائم ومعدلاتها في ازدياد؟:

تبين النتائج الواردة في الجدول (٢) أعداد الجرائم الكلية بنوعيها (الجنايات والجنح) وتطور أعداد سكان الكويت ومعدلات الجرائم لكل ١٠٠ ألف نسمة، خلال الفترة الزمنية للدراسة الممتدة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٨، ولتوضيح تطور الجريمة في المجتمع الكويتي خلال هذه الفترة، تم تمثيل البيانات من خلال رسوم بيانية: يبين الشكل البياني (١) تطور أعداد الجرائم، بينما يمثل الشكل البياني (٢) تطور معدلات الجريمة لكل مائة ألف نسمة. والمتتبع لنتائج الشكل البياني (١) يلاحظ ارتفاع الجرائم مقارنة بسنة ١٩٩٢، لكن هذا الارتفاع ليس ثابتاً بل متذبذب؛ إذ إن هناك بعض الانخفاضات وخاصة بين سنتي ٢٠١٦ و٢٠١٨، لكن بتصحيح أعداد الجرائم، وتمثيلها قياساً بأعداد السكان خلال كل فترة زمنية، وبحساب معدل الجريمة – انظر الشكل البياني (٢) – يظهر جلياً أن معدل الجريمة في انخفاض حاد وباد للعيان منذ ١٩٩٨.

الجدول (٢)
تطور أعداد الجرائم الكلية والجنايات والجنح ومعدلاتها

السنة	عدد السكان	جرائم الجنايات	جرائم الجنح	مجموع الجرائم	معدل الجرائم لكل١٠٠٠٠٠ نسمة
١٩٩٢	١٣٩٨٠٥٩	٧٨١٨	٥٠٨٠	١٢٨٩٨	٩٢٢,٥٦
١٩٩٣	١٤٣٣٢٠٥	٩٦٥٧	٥٦٢٢	١٥٢٧٩	١٠٦٦,٠٧
١٩٩٤	١٦٢٠٠٨٦	٧٣١٥	١١٦٥٤	١٨٩٦٩	١١٧٠,٨٦
١٩٩٥	١٩٥٨٧٩٤	٨٨٢٠	١١٢٩٤	٢٠١١٤	١٠٢٦,٨٦
١٩٩٦	١٧٥٣٩٨١	١١٤٥٩	١٣٩٢٦	٢٥٣٨٥	١٤٤٧,٢٨
١٩٩٧	١٩٧٩٦٨٩	١٣٠٧٣	١٤٠٢١	٢٧٠٩٤	١٣٦٨,٦٠
١٩٩٨	٢٠٢٧١٠٣	١٣٧٣١	١٣٥٤٦	٢٧٢٧٧	١٣٤٥,٦١
١٩٩٩	٢١٠٧١٩٥	١٠٤٩٤	١٣٦٦٥	٢٤١٥٩	١١٤٦,٥٠
٢٠٠٠	٢٢٢٨٣٦٣	١٠٧٩٦	٩٩٠٨	٢٠٧٠٤	٩٢٩,١١
٢٠٠١	٢٢٤٣٠٨٠	١٠٤٥٥	٩٢١١	١٩٦٦٦	٨٧٦,٧٤
٢٠٠٢	٢٣٦٣٣٢٥	١٠٤٦٩	٨٨٨١	١٩٣٥٠	٨١٨,٧٦
٢٠٠٣	٢٤٨٤٣٣٤	٩٦٤١	٩٢١٥	١٨٨٥٦	٧٥٩,٠٠
٢٠٠٤	٢٦٤٤٧٧٧	٧٢١٤	١٢٩٢٦	٢٠١٤٠	٧٦١,٥٠
٢٠٠٥	٢٨٦٦٨٨٨	٦٨٠٨	١٥٢٥٤	٢٢٠٦٢	٧٦٩,٥٥
٢٠٠٦	٣٠٥١٨٤٥	٦٤٦٩	١٥٣٩١	٢١٨٦٠	٧١٦,٢٩
٢٠٠٧	٣٣٢٨١٣٦	٧١٣٧	١٦٢٣٧	٢٣٣٧٤	٧٠٢,٣٢
٢٠٠٨	٣٤٢٠٧٢٥	٧١٦٩	١٦٤٠٧	٢٣٥٧٦	٦٨٩,٢١
٢٠٠٩	٣٤٤٢٩٤٥	٧١٢٧	١٥٧٧٥	٢٢٩٠٢	٦٦٥,١٩
٢٠١٠	٣٥٦٦٤٣٧	٧٢٥١	١٦٤٤٢	٢٣٦٩٣	٦٦٤,٣٣
٢٠١١	٣٦٣٢٠٠٩	٧٤٩١	١٦٩١٢	٢٤٤٠٣	٦٧١,٨٩
٢٠١٢	٣٨٠٦٦٤٣	٨١٠٥	١٨٣٣٥	٢٦٤٤٠	٦٩٤,٥٨
٢٠١٣	٣٨٩١٩٢٧	٨٩٣٨	١٨٠٦٤	٢٧٠٠٢	٦٩٣,٨٠
٢٠١٤	٤٠٣٩٤٤٥	٩٠٥٠	١٧٨٤٤	٢٦٨٩٤	٦٦٥,٧٨
٢٠١٥	٤١٨٣٦٥٨	٧٣٧٩	١٧٠٧٣	٢٤٤٥٢	٥٨٤,٤٦

تابع/ الجدول (٢)
تطور أعداد الجرائم الكلية والجنايات والجنح ومعدلاتها

السنة	عدد السكان	جرائم الجنايات	جرائم الجنح	مجموع الجرائم	معدل الجرائم لكل١٠٠٠٠٠ نسمة
٢٠١٦	٤٣٣٠٣٠٨	٦٠١٨	١٢٣٦٤	١٨٣٨٢	٤٢٤,٥٠
٢٠١٧	٤٤٣٧٥٩٠	٥٥١٢	١٣٢٣٨	١٨٧٥٠	٤٢٢,٥٣
٢٠١٨	٤٥٦٣٩٦٩	٦٠٤٩	١٤٤٦٢	٢٠٥١١	٤٤٩,٤١

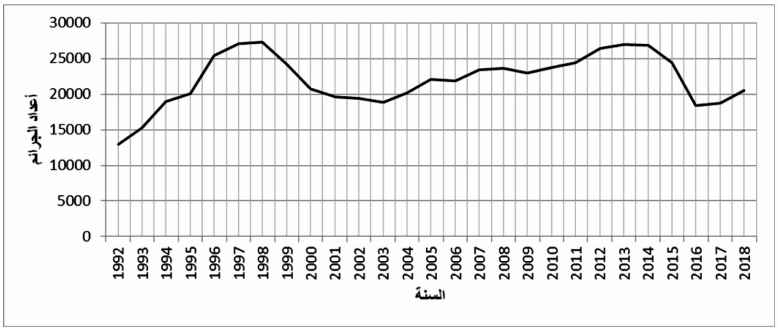

الشكل البياني (١) – تطور أعداد الجرائم بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

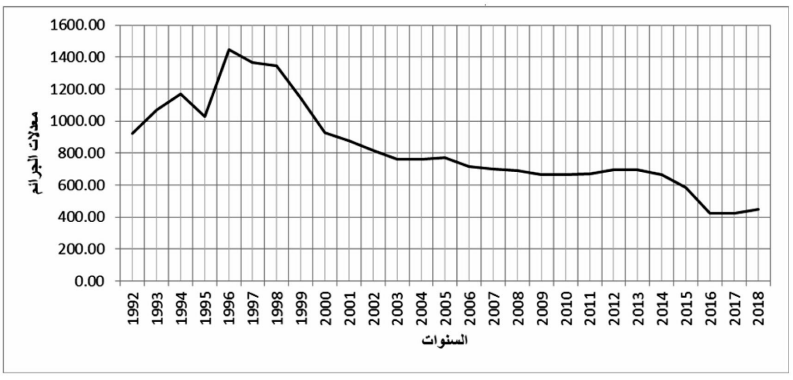

الشكل البياني (٢) – تطور معدلات الجرائم لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

٤ – ٢ – هل أعداد جرائم الجنايات ومعدلاتها في ارتفاع:

يبين الشكل البياني (٣) تطور أعداد جرائم الجنايات من دون مخدرات خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٨، بينما يمثل الشكل البياني (٤) معدل جرائم الجنايات لكل مائة ألف نسمة خلال تلك الفترة. المتتبع لنتائج الشكل البياني (٣) يلاحظ تذبذب ارتكاب جرائم الجنايات بين ارتفاع وانخفاض، ويشير بوضوح إلى عدم ثباتها، كما يتجه المؤشر إلى انخفاض ملحوظ منذ ٢٠١٤، وبتصحيح أعداد جرائم الجنايات، وتمثيلها قياساً بعدد السكان في كل سنة، وبحساب معدل جريمة الجنايات لكل ١٠٠ ألف نسمة، يظهر الشكل البياني (٤) أن معدل الجريمة في انخفاض حاد وباد للعيان وجلي منذ عام ١٩٩٨.

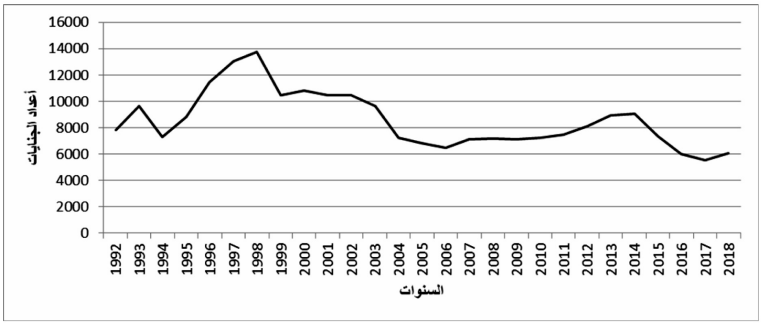

الشكل البياني (٣) – تطور أعداد جرائم الجنايات بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

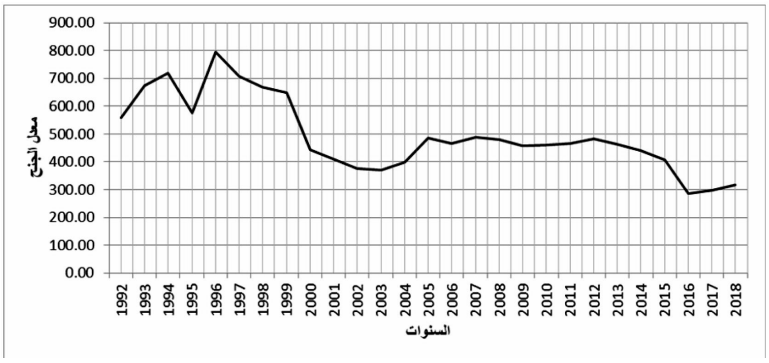

الشكل البياني (٤) – تطور معدلات جرائم الجنايات لكل ١٠٠ ألف نسمة بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

٤ – ٣ – هل أعداد جرائم الجنح ومعدلاتها في ارتفاع؟:

يشير الشكل البياني (٥) إلى تطور أعداد جرائم الجنح خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٨، بينما يشير الشكل البياني (٦) إلى معدل جرائم الجنح لكل مائة ألف نسمة خلال تلك الفترة. والمتتبع لنتائج الشكل البياني يلاحظ اتجاه أعداد جرائم الجنح إلى الارتفاع مقارنة بجرائم الجنايات، لكن هذا الارتفاع غير ثابت بل تخللته بعض الانخفاضات، خاصة خلال فترتين: الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣ والفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وبتصحيح أعداد جرائم الجنح، وتمثيلها قياساً بعدد السكان في كل سنة، وبحساب معدل جريمة الجنح، يظهر جلياً من الشكل البياني (٦) أن معدلات جرائم الجنح في انخفاض حاد وباد للعيان منذ عام ١٩٩٨، وأن أكثر معدلات الانخفاض حدثت بداية من ٢٠١٦.

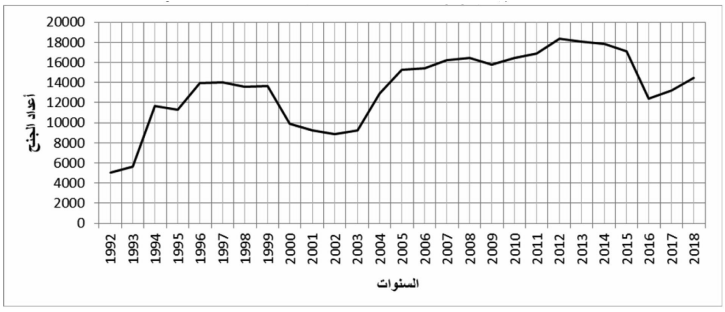

الشكل البياني (٥) – تطور أعداد جرائم الجنح بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

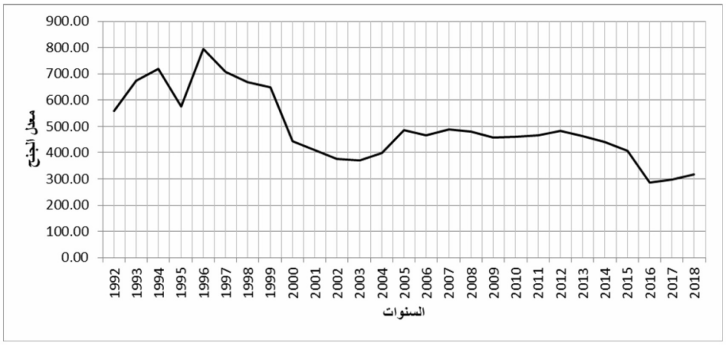

الشكل البياني (٦) – تطور معدلات جرائم الجنح لكل ١٠٠ ألف نسمة بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

٤ – ٤ – هل أعداد جرائم المخدرات ومعدلاتها في ارتفاع؟:

تبين النتائج الواردة في الجدول (٣) أعداد جرائم المخدرات وجرائم الأحداث ومعدلاتهما لكل ١٠٠ ألف نسمة وتطور أعداد سكان الكويت خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٨، ولتوضيح تطور الجريمة في المجتمع الكويتي خلال هذه الفترة، تم تمثيل البيانات في شكلين: يبين الشكل البياني (٧) تطور أعداد جرائم المخدرات، بينما يمثل الشكل البياني (٨) تطور معدلات جرائم المخدرات لكل مائة ألف نسمة خلال تلك الفترة الزمنية.

الجدول (٣)

تطور أعداد جرائم المخدرات والأحداث ومعدلاتها بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

السنة	عدد السكان	جرائم المخدرات	المخدرات لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة	جرائم الأحداث	جرائم الاحداث لكل ١٠٠٠٠٠
١٩٩٢	١٣٩٨٠٥٩	١٢٢	٨,٧٣	٦١٠	٤٣,٦٣
١٩٩٣	١٤٣٣٢٠٥	٢٧٩	١٩,٤٧	٤٦٣	٣٢,٣١
١٩٩٤	١٦٢٠٠٨٦	٢٦٥	١٦,٣٦	٤٤٣	٢٧,٣٤
١٩٩٥	١٩٥٨٧٩٤	٣٧٢	١٨,٩٩	٢٤٧٥	١٢٦,٣٥
١٩٩٦	١٧٥٣٩٨١	٣٧٧	٢١,٤٩	٢٤٣٢	١٣٨,٦٦
١٩٩٧	١٩٧٩٦٨٩	١٢٤	٦,٢٦	٢٣١٤	١١٦,٨٩
١٩٩٨	٢٠٢٧١٠٣	٦٩٠	٣٤,٠٤	٢٦٥٦	١٣١,٠٢
١٩٩٩	٢١٠٧١٩٥	١١٥٤	٤,٧٦	٣٠٧٢	١٤٥,٧٩
٢٠٠٠	٢٢٢٨٣٦٣	٨٦٣	٣٨,٧٣	٢٣٠٠	١٠٣,٢١
٢٠٠١	٢٢٤٣٠٨٠	٦٩٨	٣١,١٢	٢٧٢٤	١٢١,٤٤
٢٠٠٢	٢٣٦٣٣٢٥	٧٩٠	٣٣,٤٣	١٨٠٢	٧٦,٢٥
٢٠٠٣	٢٤٨٤٣٣٤	٧٥٧	٣٠,٤٧	٢٠٥٣	٨٢,٦٤
٢٠٠٤	٢٦٤٤٧٧٧	٨٨٤	٣٣,٤٢	١٩٠٧	٧٢,١٠
٢٠٠٥	٢٨٦٦٨٨٨	٨٥٤	٢٩,٧٩	٢٠٨٨	٧٢,٨٣
٢٠٠٦	٣٠٥١٨٤٥	٩٨٦	٣٢,٣١	٢٢٦٤	٧٤,١٨
٢٠٠٧	٣٣٢٨١٣٦	٩٠١	٢٧,٠٧	٢٥٢٤	٧٥,٨٤

تابع/ الجدول (٣)

تطور أعداد جرائم المخدرات والأحداث ومعدلاتها بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

السنة	عدد السكان	جرائم المخدرات	المخدرات لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة	جرائم الأحداث	جرائم الاحداث لكل ١٠٠٠٠٠
٢٠٠٨	٣٤٢٠٧٢٥	٨٩٥	٢٦,١٦	١٦٥٦	٤٨,٤١
٢٠٠٩	٣٤٤٢٩٤٥	١٠٠١	٢٩,٠٧	١٧٣٣	٥٠,٣٣
٢٠١٠	٣٥٦٦٤٣٧	١٠١٤	٢٨,٤٣	١٥١٠	٤٢,٣٤
٢٠١١	٣٦٣٢٠٠٩	١٠٨٣	٢٩,٨٢	١١٩٣	٣٢,٨٥
٢٠١٢	٣٨٠٦٦٤٣	١٥٧٢	٤١,٣٠	١١٠٨	٢٩,١١
٢٠١٣	٣٨٩١٩٢٧	٢٢٢٩	٥٧,٢٧	١٨١٤	٤٦,٦١
٢٠١٤	٤٠٣٩٤٤٥	٢٥٣١	٦٢,٦٦	١٤٤٦	٣٥,٨٠
٢٠١٥	٤١٨٣٦٥٨	٢٠٩٠	٤٩,٩٦	١٦٨١	٤٠,١٨
٢٠١٦	٤٣٣٠٣٠٨	١٦٥٧	٣٨,٢٧	٢٧٦٠	٦٣,٧٤
٢٠١٧	٤٤٣٧٥٩٠	١٤٦٦	٣٣,٠٤	١٨٦٧	٤٢,٠٧
٢٠١٨	٤٥٦٣٩٦٩	١٦٩٦	٣٧,١٦	١٦٣٤	٣٥,٨٠

المتتبع لنتائج الشكل البياني (٧) يلاحظ اتجاهاً تصاعدياً في أعداد جرائم المخدرات بين عامي ١٩٩٢ و٢٠١٤، لكن هذا الارتفاع كان بسيطاً وشبه ثابت بين ٢٠٠٠ و٢٠١١، مع اتجاه المؤشر صعوداً حاداً حتى ٢٠١٤، كما يبدو المؤشر إلى انخفاض حاد بعد ٢٠١٤.

اختلف اتجاه مؤشرات جرائم المخدرات بعد تمثيلها قياساً بعدد السكان خلال فترة الدراسة، وبحساب معدلاتها لكل مائة ألف نسمة؛ حيث يظهر للعيان أن اتجاه الشكل البياني (٨) يتجه للصعود، وأن معدلات جرائم المخدرات عرفت ثلاث فترات: ارتفاعاً (١٩٩٢ – ١٩٩٦، ثم ١٩٩٧ – ١٩٩٩، ثم ٢٠١١ – ٢٠١٤) استقراراً (٢٠٠١ – ٢٠١١) ثم انخفاضاً منذ ٢٠١٤، وكذلك بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١.

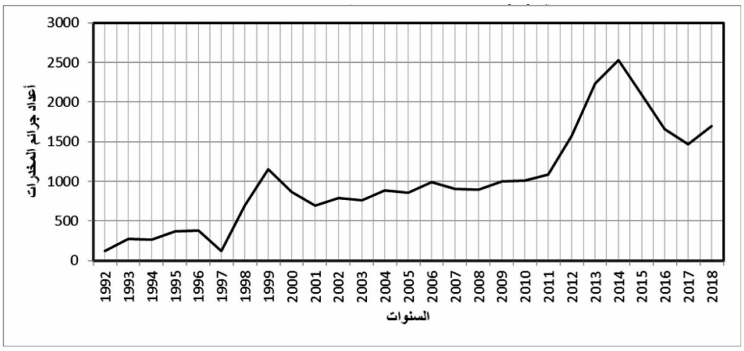

الشكل البياني (٧) – تطور أعداد جرائم المخدرات بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

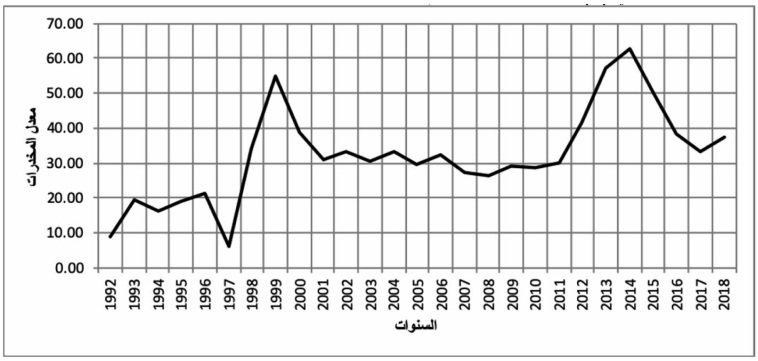

الشكل البياني (٨) – تطور معدلات جرائم المخدرات لكل ١٠٠ ألف نسمة بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

٤ – ٥ – هل أعداد جرائم الأحداث ومعدلاتها في ارتفاع؟:

المتتبع لنتائج الشكل البياني (٩) يلاحظ اتجاهاً نحو الارتفاع في جرائم الأحداث بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٩ ثم اتجاهاً إلى الانخفاض في أعدادها بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٢ لكن هذا الاتجاه لم يكون ثابتاً وتخللته بعض الارتفاعات الطفيفة، ويشير الرسم البياني أيضاً إلى عودة الارتفاع بشكل ملحوظ بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦ ثم العودة إلى الانخفاض بعد هذه الفترة.

بخلاف الشكل البياني (٩)، وبتصحيح أعداد جرائم الأحداث، وتمثيلها قياساً بعدد السكان في كل سنة، وبحساب معدلات الجرائم التي ارتكبتها هذه الفئات، يتبين من الشكل البياني (١٠) أن معدل الجريمة في انخفاض حاد وباد للعيان منذ ١٩٩٩.

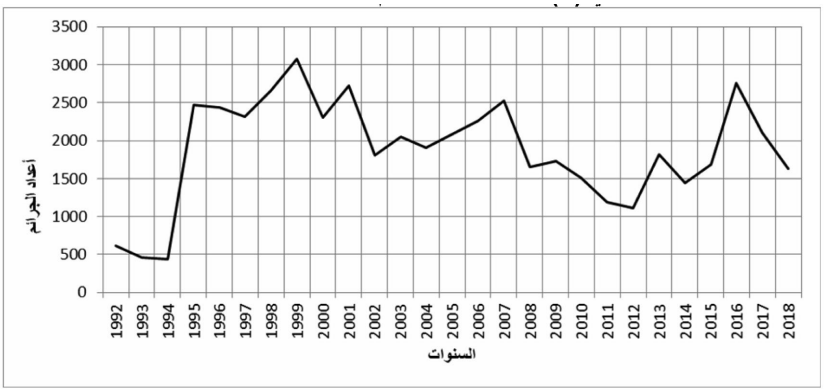

الشكل البياني (٩) – تطور أعداد جرائم الأحداث بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

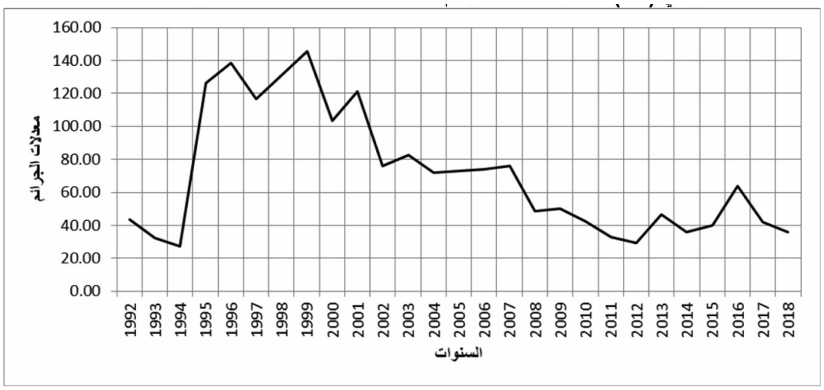

الشكل البياني (١٠) – تطور معدلات جرائم الأحداث لكل ١٠٠ ألف نسمة بين ١٩٩٢ ٢٠١٨

٤ – ٦ – هل أعداد الجرائم المعلوم مرتكبوها ومعدلاتها في ازدياد؟:

تبين النتائج الواردة في الجدول (٤) أعداد الجرائم المعلوم مرتكبوها والجرائم المجهول مرتكبوها ومعدلاتهما لكل ١٠٠ ألف نسمة وتطور أعداد سكان الكويت خلال الفترة الزمنية للدراسة الممتدة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٨، ولتوضيح تطور نوعية الجريمة في المجتمع الكويتي خلال هذه الفترة، تم تمثيل البيانات في شكلين: يبين أحدهما تطور أعداد الجرائم، بينما يمثل الآخر معدل الجرائم لكل مائة ألف نسمة.

الجدول (٤)

تطور أعداد الجرائم المعلوم مرتكبوها والمجهول مرتكبوها ومعدلاتهما بحسب السنوات

السنة	عدد السكان	الجرائم المعلومة	الجرائم المجهولة	معدل الجرائم المعلومة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة	معدل الجرائم المجهولة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة
١٩٩٢	١٣٩٨٠٥٩	–	–	–	–
١٩٩٣	١٤٣٣٢٠٥	١٠٥٤١	٤٧٣٨	٧٣٥,٤٨	٣٣٠,٥٩
١٩٩٤	١٦٢٠٠٨٦	–	–	–	–
١٩٩٥	١٩٥٨٧٩٤	١٣٨٧٧	٦٢٣٧	–	–
١٩٩٦	١٧٥٣٩٨١	١٧٥٢٣	٧٨٦٢	٩٩٩,٠٤	٤٤٨,٢٤
١٩٩٧	١٩٧٩٦٨٩	١٨٥٤٥	٨٥٤٩	٩٣٦,٧٦	٤٣١,٨٤
١٩٩٨	٢٠٢٧١٠٣	١٨٠٤٦	٩٢٣١	٨٩٠,٢٤	٤٥٥,٣٨
١٩٩٩	٢١٠٧١٩٥	١٩٨٣٥	٤٣٢٤	٩٤١,٣٠	٢٠٥,٢٠
٢٠٠٠	٢٢٢٨٣٦٣	١٥٨١٤	٤٨٩٠	٧٠٩,٦٧	٢١٩,٤٤
٢٠٠١	٢٢٤٣٠٨٠	١٤٠٤٩	٥٦١٧	٦٢٦,٣٣	٢٥٠,٤١
٢٠٠٢	٢٣٦٣٣٢٥	١٣٦٢٧	٥٧٢٣	٥٧٦,٦٠	٢٤٢,١٦
٢٠٠٣	٢٤٨٤٣٣٤	١٣٤٦٦	٥٣٩٠	٥٤٢,٠٤	٢١٦,٩٦
٢٠٠٤	٢٦٤٤٧٧٧	١٣٣٨٧	٦٧٥٣	٥٠٦,١٧	٢٥٥,٣٣
٢٠٠٥	٢٨٦٦٨٨٨	١٣٨١٦	٨٢٤٦	٤٨١,٩٢	٢٨٧,٦٣
٢٠٠٦	٣٠٥١٨٤٥	١٣٢٨٨	٨٥٧٢	٤٣٥,٤١	٢٨٠,٨٨
٢٠٠٧	٣٣٢٨١٣٦	١٥٤٧١	٧٩٠٣	٤٦٤,٨٥	٢٣٧,٤٦
٢٠٠٨	٣٤٢٠٧٢٥	١٤٥٤٨	٩٠٢٨	٤٢٥,٢٩	٢٦٣,٩٢
٢٠٠٩	٣٤٤٢٩٤٥	١٥٢٤٩	٧٦٥٣	٤٤٢,٩١	٢٢٢,٢٨
٢٠١٠	٣٥٦٦٤٣٧	١٥٢٧٧	٨٤١٦	٤٢٨,٣٥	٢٣٥,٩٨
٢٠١١	٣٦٣٢٠٠٩	١٤١٥١	١٠٢٥٢	٣٨٩,٦٢	٢٨٢,٢٧
٢٠١٢	٣٨٠٦٦٤٣	١٤٩٢٨	١١٥١٢	٣٩٢,١٦	٣٠٢,٤٢
٢٠١٣	٣٨٩١٩٢٧	١٥٧٢٥	١١٢٧٧	٤٠٤,٠٤	٢٨٩,٧٥
٢٠١٤	٤٠٣٩٤٤٥	١٧٢٠٧	٩٦٨٧	٤٢٥,٩٧	٢٣٩,٨١
٢٠١٥	٤١٨٣٦٥٨	١٧٥٠٧	٦٩٤٥	٤١٨,٤٦	١٦٦,٠٠

تابع/ الجدول (٤)

تطور أعداد الجرائم المعلوم مرتكبوها والمجهول مرتكبوها ومعدلاتهما بحسب السنوات

السنة	عدد السكان	الجرائم المعلومة	الجرائم المجهولة	معدل الجرائم المعلومة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة	معدل الجرائم المجهولة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة
٢٠١٦	٤٣٣٠٣٠٨	١٦٠٤٠	٢٣٤٢	٣٧٠,٤١	٥٤,٠٨
٢٠١٧	٤٤٣٧٥٩٠	١٦٦٩١	٢٠٥٩	٣٧٦,١٣	٤٦,٤٠
٢٠١٨	٤٥٦٣٩٦٩	١٨٤٣٦	٢٠٧٥	٤٠٣,٩٥	٤٥,٤٦

المتتبع لنتائج الشكل البياني (١١) يلاحظ أنه بينما كانت أعداد الجرائم المعلوم مرتكبوها متجهة للارتفاع بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩ ثم متجهة للانخفاض في أعدادها بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١، عرفت بعد ذلك اتجاهاً نحو الثبات بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١، ثم اتجاهاً لارتفاع بسيط بعد عام ٢٠١١.

بتصحيح أعداد الجرائم المعلوم مرتكبوها، وتمثيلها قياساً بعدد السكان في كل سنة، وبحساب معدلاتها يظهر جلياً من الشكل البياني (١٢) أن معدل الجريمة المعلوم مرتكبوها في انخفاض حاد منذ ١٩٩٩، ومستقر بداية من عام ٢٠٠٦.

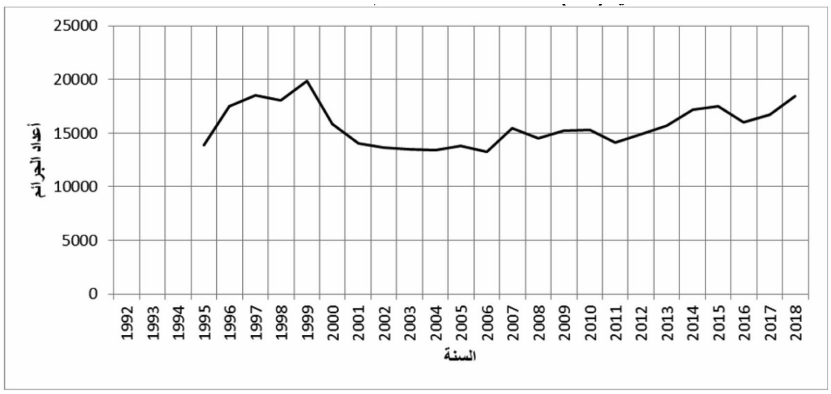

الشكل البياني (١١) – تطور أعداد الجرائم المعلوم مرتكبوها بين ١٩٩٢ و ٢٠١٨

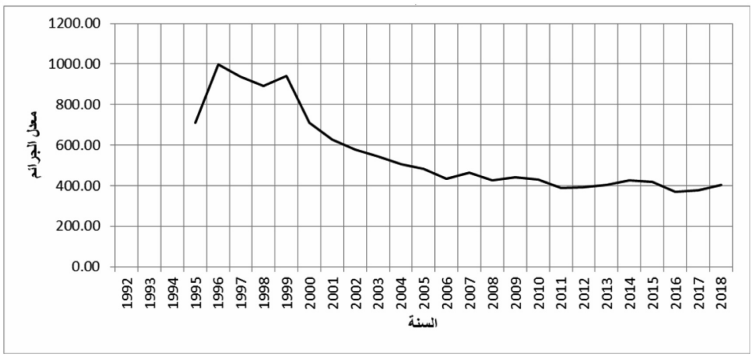

الشكل البياني (١٢) – تطور معدلات الجرائم المعلوم مرتكبوها لكل ١٠٠ ألف نسمة بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

٤ – ٧ – هل أعداد الجرائم المجهول مرتكبوها ومعدلاتها في ازدياد؟:

المتتبع لنتائج الشكل البياني (١٣) يلاحظ اتجاه أعداد الجرائم المجهول مرتكبوها نحو التذبذب: الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وعدم الاستقرار على إحدى الحالات، لكن المؤشر يبين ارتفاعاً بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٣، ثم انخفاضاً حاداً بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، واستقراراً بعد ذلك.

وبتصحيح أعداد الجرائم المجهول مرتكبوها، وتمثيلها قياساً بعدد السكان في كل سنة، وبحساب معدلات الجرائم المجهول مرتكبوها، يتبين من الشكل البياني (١٤) أنها عرفت اتجاهاً نحو انخفاض حاد بعد عام ٢٠١٣، بعدما عرفت اتجاهاً تصاعدياً طفيفاً بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٢، ومرحلة تذبذب نحو الارتفاع والانخفاض بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩.

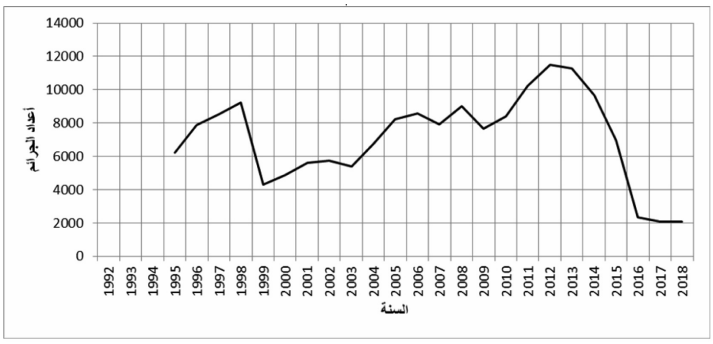

الشكل البياني (١٣) – تطور الجرائم المجهول مرتكبوها بين ١٩٩٢ و ٢٠١٨

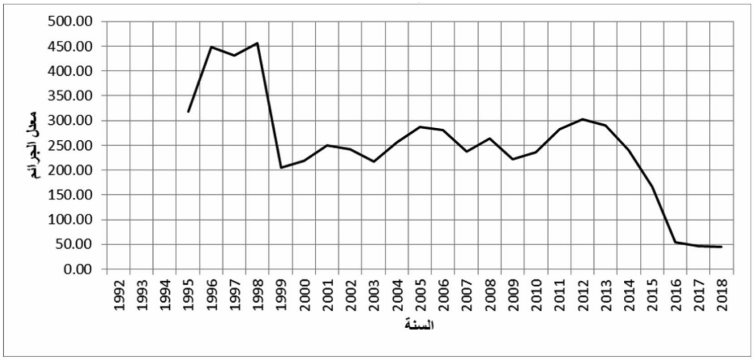

الشكل البياني (١٤) – تطور معدلات الجرائم المجهول مرتكبوها لكل ١٠٠ ألف نسمة بين ١٩٩٢ و٢٠١٨

٤ – ٨ – هل الوافدون أكثر ارتكاباً للجرائم من المواطنين الكويتيين؟:

للإجابة عن هذا السؤال، تم تقسيم الجرائم إلى أربع مجموعات ومقارنة أعدادها ومعدلاتها بعضها مع بعض[١]: جرائم الكويتيين، وجرائم الوافدين العرب، وجرائم الوافدين من غير العرب، وجرائم جميع الوافدين (العرب وغير العرب)، ولإعطاء مزيد من التوضيح بخصوص هذه الظاهرة تم تمثيل البيانات في شكلين: يبين أحدهما تطور أعداد الجرائم بين المجموعات الأربع، بينما يمثل الآخر معدل الجرائم لكل مائة ألف نسمة لكل مجموعة.

يبين الجدول (٥) جرائم هذه المجموعات الأربع، بالإضافة إلى بعض الجنسيات الأكثر ارتكاباً للجرائم.

(١) تم عقد مقارنة بيانات الجرائم بحسب الجنس، والجنسية فقط بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٨، وهذا بسبب غيابها في السنوات ما قبل ٢٠٠٢؛ لأن وزارة الداخلية بدأت في جمعها ابتداء من ٢٠٠٢.

الجدول (٥)

مقارنة الجرائم بين الكويتيين والوافدين العرب والوافدين من غير العرب، وجميع الوافدين

الجنسية/ السنة	كويتي	سعودي	عراقي	مصري	أردني	سوري	لبناني	بدون إقامة	جنسيات عربية أخرى	مجموع الوافدين العرب	إيراني	هندي	باكستاني	سيلاني	فلبيني	بنغالي	جنسيات أخرى غير عربية	مجموع الوافدين غير العرب	مجموع جميع الوافدين
٢٠٠٢	٦٧٧٤	٣٨٨	٩٣	١١٧٢	١٨٤	٤٦٣	١٦٩	٤٩٥	١٦٧	٣١٣١	١٩٧	٤٨٢	٢١٤	١١٠	١١٩	٤٢٦	١٣٧٩	٢٩٢٧	٦٠٥٨
٢٠٠٣	٦٨٤١	٣١٤	٦٠	١١٣٩	١٧٨	٤٢٥	١٨٤	٤٩٨	١٧٣	٢٩٧١	٢٤٤	٤٨٢	٢٣٥	١١٨	١٢٥	٣٧٩	٧٨٢	٢٣٦٥	٥٣٣٦
٢٠٠٤	٧٠٢٨	٣٤٦	٦٢	١٢١٢	٢٠٠	٤٠٥	٢٠٥	٤٧٢	١٦٤	٣٠٦٦	٢٣٢	٦٠٢	٢٤٩	١٢١	١٥٩	٤٤٤	١٢١٠	٣٠١٧	٦٠٨٣
٢٠٠٥	٧٤٣٤	٤٠٥	٧٣	١٤٣١	١٩٢	٥٢٩	١٨٣	٤٥٨	١٤٩	٣٤٢٠	٢٧١	٦٨٤	٢٩٧	١٣٦	١٤٣	٥٧٠	٩٩٤	٣٠٩٥	٦٥١٥
٢٠٠٦	٦٣٤٨	٣٦٨	٦٩	١٥٤٠	٢١٠	٥٣٦	١٧٥	٤٦٩	١٦٦	٣٥٣٣	١٨٥	٦٢٣	٢٩١	١٢٤	١٦٦	٥٦٥	٦٥٢	٢٦٠٦	٦١٣٩
٢٠٠٧	٨٤٠٥	٤٢٧	١٢٣	٢٠٩٨	٣٠١	٦٤٥	٢٨٥	٦٥٢	١٩٢	٤٧٢٣	٢٥٦	٩٠٦	٤٢٥	١٤٩	٢١٤	٥٩٢	٧٥٢	٣٢٩٤	٨٠١٧
٢٠٠٨	٧٦١٣	٣٠٤	١١٠	٢٠٩٦	٢٣٦	٥٥٣	٢٢١	٦٠٥	١٩٣	٤٣١٨	٢٣٩	٨٠٠	٤٣٤	١٠٦	١٥١	٥٣٥	٦٧٣	٢٩٣٨	٧٢٥٦
٢٠٠٩	٧٦٤٤	٣٢١	٩٧	١٨٧٢	٢٤٣	٥١٤	٢٠٣	٦٣١	١٩٤	٤٠٧٥	٢١٩	٦٩٣	٣٧٤	١١٤	١٧٠	٤٦٢	٧٢١	٢٧٥٣	٦٨٢٨
٢٠١٠	٨٠٩٧	٣٣٠	١٠٦	١٧٤٥	٢٠٧	٥٣٧	١٦٥	٦٧٨	١٩١	٣٩٥٩	٢٥١	٦٨٤	٣٣٦	١٣٣	١٤٦	٤٤٢	٦٠٢	٢٥٩٤	٦٥٥٣
٢٠١١	٨٠٤٦	٣٣١	١٠٣	١٨١٩	٢١٦	٥٤٠	١٦٨	٥٩٠	١٩١	٣٩٥٨	٢٤٦	٧١٠	٣١٥	١١٨	١٤٨	٣٧٧	٦٠٠	٢٥١٤	٦٤٧٢
٢٠١٢	٨٦١٣	٣٣٩	١٠٨	٢٠٦٩	٢٧١	٥٨٣	٢٢٦	٦٩٥	٢١٩	٤٥١٠	٢٢٥	٧٨٩	٣٤٦	١٣٠	١٧٥	٤٠٦	٦٠٠	٢٦٧١	٧١٨١
٢٠١٣	٨٨٥٠	٣٦٩	١٠٨	١٩١٦	٢٤٥	٥٧٧	١٦٩	٦٨٧	١٨٥	٤٢٥٦	١٩٧	٩٤٢	٣١٥	١٧٨	٢٣٣	٤٨٦	٦٤٠	٢٩٩١	٧٢٤٧
٢٠١٤	٩٢٨٣	٤٠٩	١٠٨	٢٢٠٥	٢٩٤	٦٩١	٢٢٤	٧٠٢	٢٢٣	٤٨٥٦	٢٠٦	١٠٢٨	٣٨٩	١٩٣	٢١٢	٤٥٢	٦١٥	٣٠٩٥	٧٩٥١
٢٠١٥	٨٩٠٠	٣٤٠	٨٢	١٩٢٠	٢٠٩	٥٣٩	١٨٨	٦٨٥	٢١٠	٤١٧٣	١٥٤	٧٨٦	٢٢٩	١٢٩	٢٠٢	٣٥٧	٥٣٩	٢٣٩٦	٦٥٦٩
٢٠١٦	٧٤٧٣	٣٣٨	٩٤	١٩٨٣	١٧١	٥٢٤	١١٨	٦٥٧	١٩٠	٤٠٧٥	١٤١	٧٧٩	٣٣٨	١٠٧	١٨٠	٣٣٨	٤١٩	٢٣٠٢	٦٣٧٧
٢٠١٧	٩٥٤٩	٥٨٥	١٤٦	٢٣٢١	٣٥٦	٩٠٣	٢٢٦	١٧٢٩	٢٣٢	٦٤٩٨	٢٥٩	٩٧٢	٢٣١	٣١٨	٢٨٩	٣٧٥	٩٥٣	٣٣٩٧	٩٨٩٥
٢٠١٨	١٠٩٨٤	٥٦٩	١٤٦	٢٨٦٠	٣٥٤	١٠٨٢	٢٠٧	١٥٩٣	٣٠٣	٧١١٤	٢٨٢	١١٢٠	٢٣٩	٣٤٠	٢٩٥	٣٨٧	٢٢٠٥	٤٨٦٨	١١٩٨٢

بتتبع نتائج الشكل البياني (١٥) يتبين أن أعداد جرائم الكويتيين تفوق جرائم كل من الوافدين العرب، والوافدين غير العرب، بل تفوق أعداد الجرائم لمجموع الوافدين (العرب وغير العرب)، كما يشير الشكل البياني إلى أن الوافدين العرب أكثر ارتكاباً للجرائم من الوافدين غير العرب.

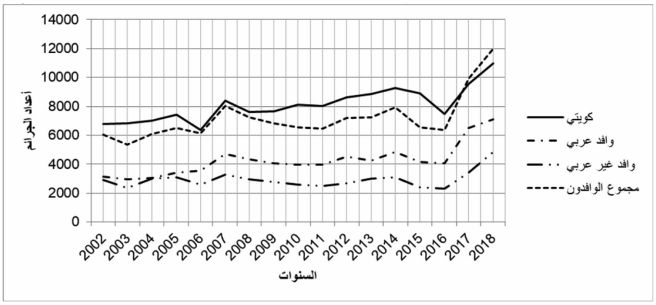

الشكل البياني (١٥) – مقارنة بين جرائم الكويتيين، والوافدين العرب والوافدين من غير العرب، وجميع الوافدين

لتوضيح معدل الجريمة تم كذلك عقد مقارنة بين معدلات الجرائم لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة بين المجموعات الأربع، (الكويتيين، والوافدين العرب، والوافدين من غير العرب، وجميع الوافدين). والمتتبع لنتائج الشكل البياني (١٦) يلاحظ جلياً أن معدل الجريمة مرتفع جداً بين الكويتيين، متبوعاً بمعدل الوافدين العرب، ثم جميع الوافدين. الجدير بالملاحظة أن معدل جرائم الوافدين من غير العرب هو الأقل ضمن المجموعات الأربع.

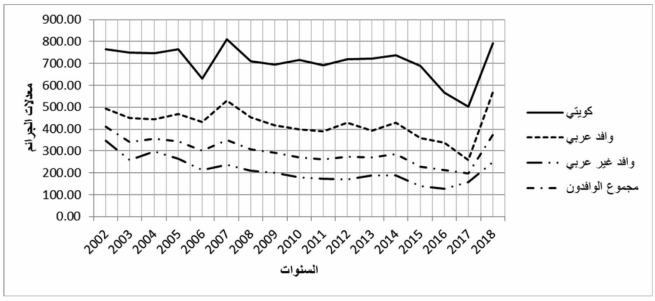

الشكل البياني (١٦) – مقارنة معدلات الجرائم لكل ١٠٠ ألف نسمة بين الكويتيين، والوافدين العرب والوافدين من غير العرب وجميع الوافدين

٤ – ٩ – ما أكثر الجنسيات ارتكاباً للجرائم من حيث الأعداد والمعدلات؟:

للإجابة عن هذا السؤال تم تقسيم جرائم الوافدين وتحليلها في مجموعتين، هما: الوافدون العرب والوافدون من غير العرب. يظهر الشكل البياني (١٧) الخاص بجرائم الوافدين العرب أن أكثر الجاليات العربية الوافدة ارتكاباً للجرائم من حيث الأعداد هي على التوالي: الجالية المصرية، ثم البدون، ثم السورية، ثم السعودية، ثم الأردنية، ثم اللبنانية، وأتت الجالية العراقية في المرتبة الأخيرة.

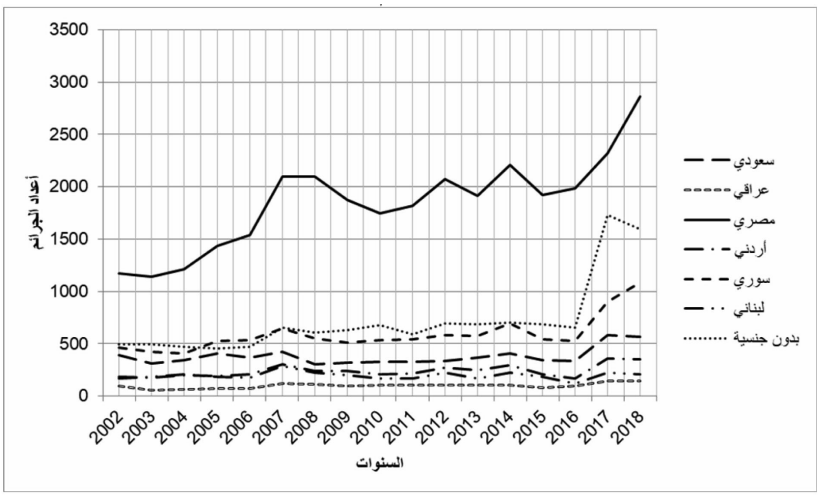

الشكل البياني (١٧) – تطور أعداد جرائم الجاليات العربية بين ٢٠٠٢ و٢٠١٨

وبتصحيح أعداد الجرائم التي ارتكبتها الجاليات العربية الوافدة، وتمثيلها قياساً بأعدادها السنوية خلال فترة الدراسة، وبحساب معدل الجريمة، يظهر الشكل البياني (١٨) أن أكثر الجاليات الوافدة العربية من حيث معدل الجرائم لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة قد اختلفت مقارنة بـ الشكل البياني (١٧)، وأن معدلات الجريمة في انخفاض طفيف حتى ٢٠١٧، ويبرز جلياً أن أكثر الجنسيات من حيث معدلات ارتكاب الجرائم هي: العراقية، ثم البدون (مع ارتفاع واضح بداية من ٢٠١٧ لتصبح الجالية الأكثر ارتكاباً للجرائم)، ثم السورية، أما الجنسيات العربية الأخرى (المصرية والأردنية واللبنانية) فمتقاربة. الجدير بالملاحظة أن الجالية السعودية هي الأقل ارتكاباً للجرائم من حيث المعدلات.

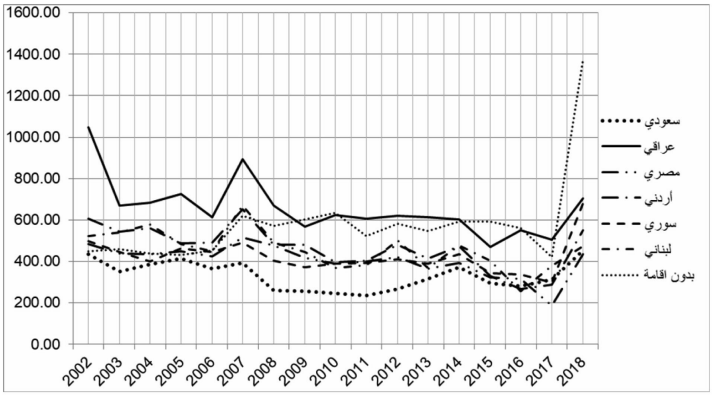

الشكل البياني (١٨) – تطور معدلات الجرائم لكل ١٠٠ ألف نسمة بحسب الجنسيات العربية الوافدة بين ٢٠٠٢ و٢٠١٨

بخصوص جرائم الوافدين من غير العرب يظهر الشكل البياني (١٩) أن أكثر الجاليات الوافدة غير العربية ارتكاباً للجرائم من حيث الأعداد هي على التوالي: الجالية الهندية، ثم البنغالية، ثم الباكستانية، ثم الإيرانية، ثم الفليبينية، وحلت الجالية السيلانية في المرتبة الأخيرة.

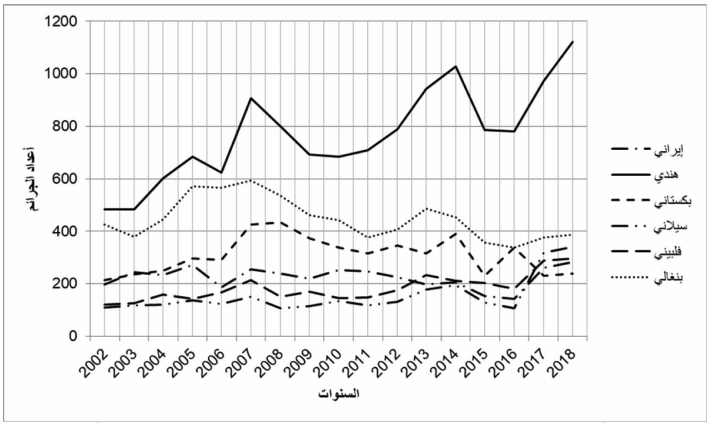

الشكل البياني (١٩) – تطور أعداد جرائم الوافدين من غير العرب بين ٢٠٠٢ و٢٠١٨

وبتصحيح أعداد الجرائم التي ارتكبتها الجاليات الوافدة من غير العرب، وتمثيلها قياساً بأعدادها السنوية خلال فترة الدراسة، وبحساب معدل الجريمة،

يظهر الشكل البياني (٢٠) أن أكثر الجاليات الوافدة من غير العرب من حيث معدل الجرائم لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة قد اختلفت مقارنة بالشكل البياني (١٩)، وأن معدلات الجريمة في انخفاض باستثناء الجالية الإيرانية والسيلانية التي عرفتا وشهدتا ارتفاعاً حاداً بعد عام ٢٠١٦، ويبرز جلياً أن أكثر الجنسيات من حيث معدلات ارتكاب الجرائم هي: الإيرانية، ثم الباكستانية، ثم البنغالية، ثم الفليبينية، ثم السيلانية. والجدير بالملاحظة أن الجالية الهندية – على ضخامتها – حلت في المرتبة الأخيرة، وهي الأقل ارتكاباً للجرائم من حيث المعدلات.

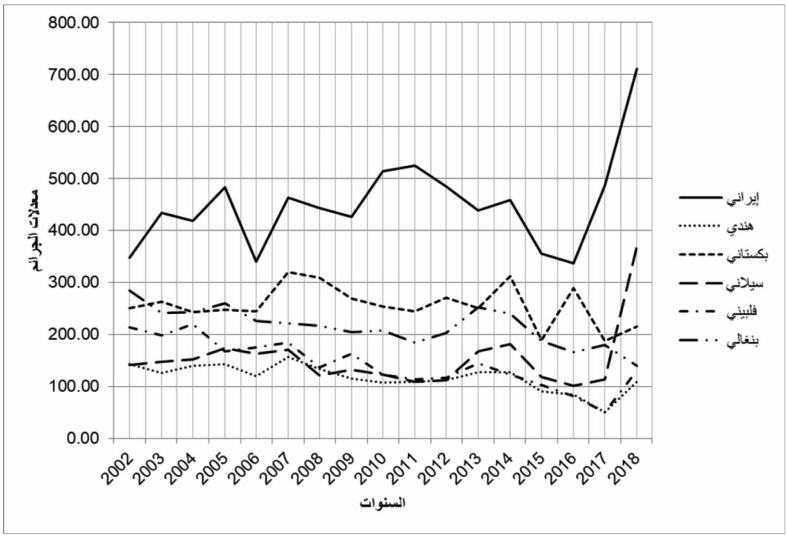

الشكل البياني (٢٠) – تطور معدلات الجرائم لكل ١٠٠ ألف نسمة بحسب الجنسيات الوافدة من غير العرب بين ٢٠٠٢ و٢٠١٨

يوضح الشكل البياني (٢١) مقارنة معدلات الجرائم بين بعض الجنسيات العربية وغير العربية، ويتبين جملة من المؤشرات، هي: أن أكثر معدلات الجرائم سجلت للجالية العراقية والبدون، وأن معدلات الجرائم لدى الجاليات العربية أعلى من الجاليات غير العربية، وأن أقل معدلات الجريمة سجلت لدى الجالية الهندية والجالية الفليبينية؛ وهو ما يعبر عن التزامهما واحترامهما لقوانين البلد.

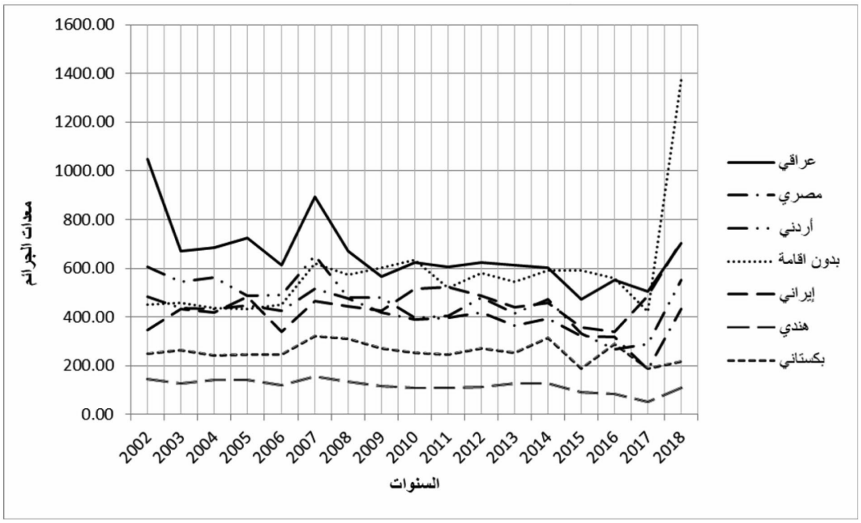

الشكل البياني (٢١) – مقارنة معدلات الجرائم بين بعض الجنسيات العربية وغير العربية بين ٢٠٠٢ و٢٠١٨

٤ – ١٠ – هل أعداد جرائم الذكور ومعدلاتهم في ازدياد؟ وهل الوافدون من الذكور أكثر ارتكاباً للجرائم من المواطنين الكويتيين؟:

للإجابة عن السؤال تم عقد مقارنة بين أعداد جرائم الذكور لأربع مجموعات، هي: (الكويتيون، والوافدون العرب، والوافدون من غير العرب، وجميع الوافدين). المتتبع لنتائج الشكل البياني (٢٢) يلاحظ جلياً أن جرائم الذكور في تذبذب بسيط بين ارتفاع وانخفاض، كما أن جرائم الذكور من الكويتيين أعلى مقارنة بمجموع جرائم ذكور الوافدين، وأن الوافدين العرب أكثر ارتكاباً للجرائم من الوافدين غير العرب.

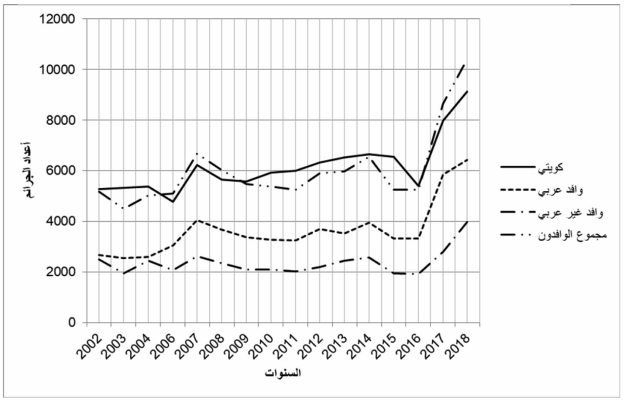

الشكل البياني (٢٢) – مقارنة بين جرائم الذكور لدى الكويتيين، والوافدين العرب والوافدين من غير العرب وجميع الوافدين

يوضح الشكل البياني (٢٣) مقارنة معدل جرائم الذكور لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة بين الفئات الأربع السابقة الذكر (كويتي، وافد عربي، وافد غير عربي، مجموع الوافدين)؛ حيث لم تتغير الصورة وتظهر مرة أخرى أن معدل الجرائم لدى الذكور من الكويتيين أعلى مقارنة بمجموع معدلات جرائم ذكور الوافدين، وأن معدلات جرائم الوافدين من الذكور العرب أعلى مقارنة بغير العرب.

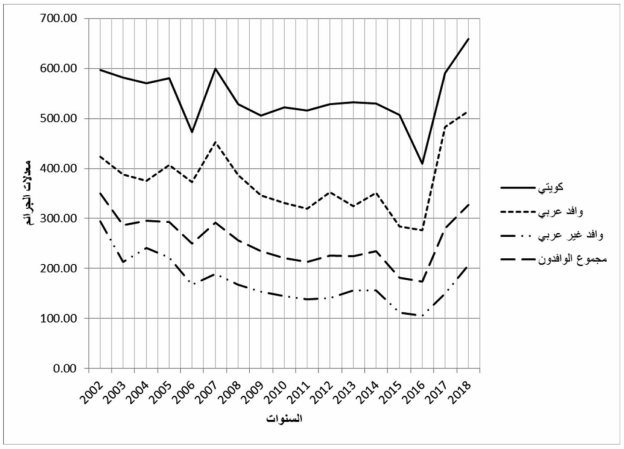

الشكل البياني (٢٣) – مقارنة معدلات جرائم الذكور لكل ١٠٠ ألف نسمة بحسب أربع فئات بين ٢٠٠٢ و٢٠١٨

٤ – ١١ – ما الجاليات الوافدة الأعلى ارتكاباً للجرائم من فئة الذكور من حيث الأعداد والمعدلات؟:

يظهر الشكل البياني (٢٤) أن أكثر الجاليات الوافدة ارتكاباً لجرائم الذكور من حيث الأعداد هي على التوالي: الجالية المصرية، ثم الهندية، ثم البدون، ثم السورية، ثم البنغالية، ثم الباكستانية، فيما بينت النتائج أن الجالية السعودية هي الأقل ارتكاباً للجرائم.

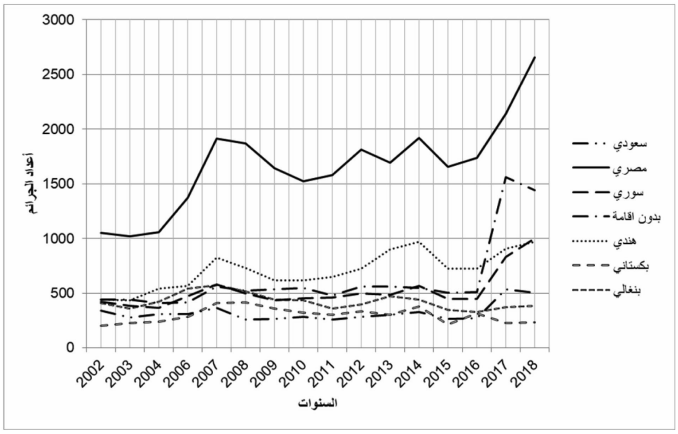

الشكل البياني (٢٤) – مقارنة أعلى أعداد جرائم الذكور بحسب الجنسيات بين ٢٠٠٢ و٢٠١٨

بتصحيح أعداد جرائم الذكور، وتمثيلها قياساً بأعدادها السنوية خلال فترة الدراسة، وبحساب معدل الجريمة، يظهر الشكل البياني (٢٥) أن أكثر الجاليات الوافدة من حيث معدل الجرائم لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة قد اختلفت مقارنة بتلك الممثلة في الشكل البياني (٢٤)، كما يظهر أن معدلات الجرائم في تذبذب بين ارتفاع وانخفاض بسيطين، ويبرز جلياً أن أكثر الجنسيات من حيث معدلات ارتكاب جرائم الذكور هي: البدون، ثم الجالية المصرية، ثم السورية، ثم السعودية، ثم الباكستانية. الجدير بالملاحظة أن النتائج تبين كذلك أن الجاليتين الهندية والبنغالية هما الأكثر انضباطاً واحتراماً للقوانين؛ لأنهما الأقل ارتكاباً

للجرائم، وعليه؛ يتضح أن الجاليات العربية من الذكور أكثر ارتكاباً للجرائم من الجاليات غير العربية.

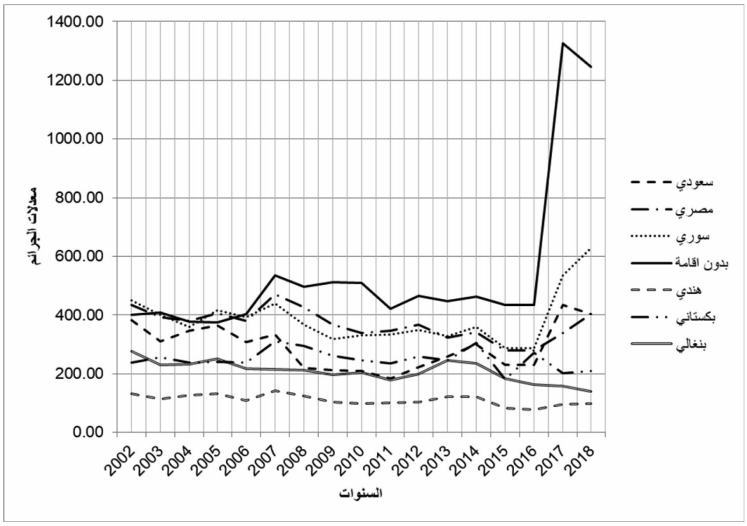

الشكل البياني (٢٥) – أعلى معدلات جرائم الذكور لكل ١٠٠ ألف نسمة بحسب الجنسيات بين ٢٠٠٢ و٢٠١٨

٤ – ١٢ – هل أعداد جرائم الإناث ومعدلاتها في ازدياد؟ وهل الوافدات أكثر ارتكاباً للجرائم من المواطنات؟:

لتوضيح الصورة تم عقد مقارنة بين أعداد جرائم الإناث لأربع مجموعات (كويتيات، وافدات عربيات، وافدات غير عربيات، جميع الوافدات). المتتبع لنتائج الشكل البياني (٢٦) يلاحظ جلياً أن جرائم الإناث في ارتفاع بسيط مقارنة بما عليه الحال في جرائم الذكور، كما أن جرائم الكويتيات أعلى مقارنة بمجموع جرائم الوافدات، وأن الوافدات العربيات أكثر ارتكاباً للجرائم من الوافدات غير العربيات.

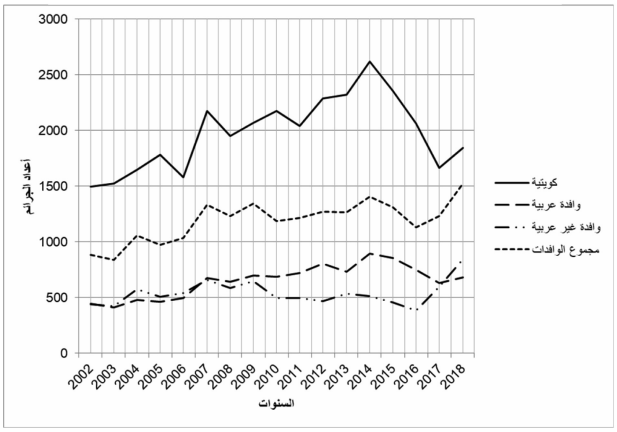

الشكل البياني (٢٦) – مقارنة بين أعداد جرائم الكويتيات، والوافدات العربيات، والوافدات غير العربيات، ومجموع الوافدات ٢٠٠٢ – ٢٠١٨

يوضح الشكل البياني (٢٧) مقارنة معدلات جرائم الإناث لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة بين أربع فئات (كويتية، ووافدة عربية، ووافدة غير عربية، ومجموع الوافدات)؛ حيث لم تتغير الصورة وبينت مرة أخرى أن معدل الجرائم لدى الكويتيات أعلى بكثير مقارنة بمعدلات مجموع جرائم الإناث الوافدات، وأن معدلات جرائم الوافدات العربيات أعلى من غير العربيات.

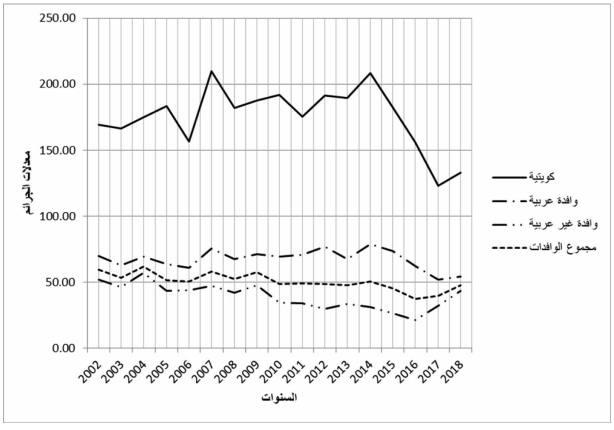

الشكل البياني (٢٧) – معدلات جرائم الإناث لكل ١٠٠ ألف نسمة بحسب أربع مجموعات بين ٢٠٠٢ و٢٠١٨

٤ – ١٣ – ما الجاليات الأعلى ارتكاباً لجرائم الإناث من حيث الأعداد والمعدلات؟:

يظهر الشكل البياني (٢٨) أن أكثر الإناث من الجاليات الوافدة ارتكاباً للجرائم من حيث الأعداد هي على التوالي: الجالية المصرية في المرتبة الأولى، متبوعة بالفليبينية (التي انخفضت أعدادها مقارنة بالبدون ابتداء من ٢٠١٤)، ثم البدون التي ارتفعت جرائمها ابتداء من ٢٠١٤، وحلت في المرتبة الثانية بعد ذلك، ثم السورية، فيما كانت الهندية والبنغالية أقل الجاليات ارتكاباً للجرائم.

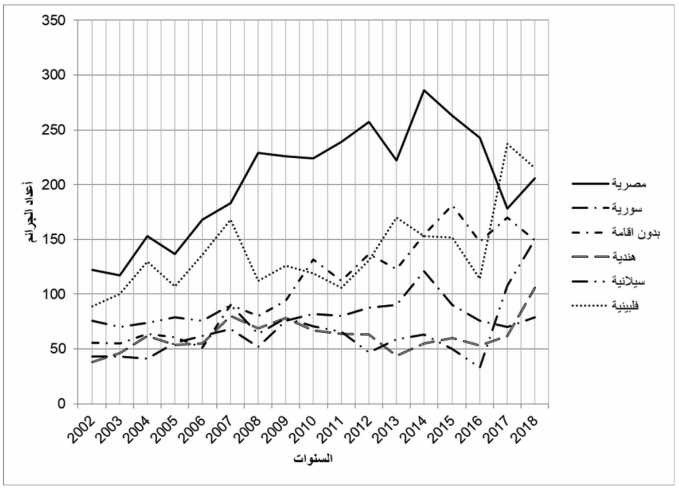

الشكل البياني (٢٨) – أعلى أعداد جرائم الإناث بحسب الجنسيات الوافدة بين ٢٠٠٢ و٢٠١٨

وبتصحيح أعداد جرائم الإناث، وتمثيلها قياساً بأعدادها السنوية خلال فترة الدراسة، وبحساب معدل الجريمة، يظهر الشكل البياني (٢٩) أن أكثر الجاليات الوافدة من حيث معدل جرائم الإناث لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة قد اختلفت مقارنة بما أظهره الشكل البياني (٢٨)؛ حيث يتبين أن أعلى معدلات الجرائم سجلتها الجالية العراقية، لكنها في انخفاض حاد منذ ٢٠٠٢، وباستثنائها فإن معدلات جرائم الإناث من الوافدات في تذبذب بين ارتفاع وانخفاض بسيطين،

ويبرز جلياً أن الإناث من الجالية الهندية شهد أقل معدلات للجرائم؛ وعليه فهي مرة أخرى الأكثر انضباطاً واحتراماً للقوانين، فيما اقتربت معدلات باقي الجنسيات الأخرى بعضها من بعض (اللبنانية والأردنية ودون إقامة والإيرانية)، وعليه يتضح أن الجاليات العربية من الإناث أكثر ارتكاباً للجرائم من الجاليات غير العربية.

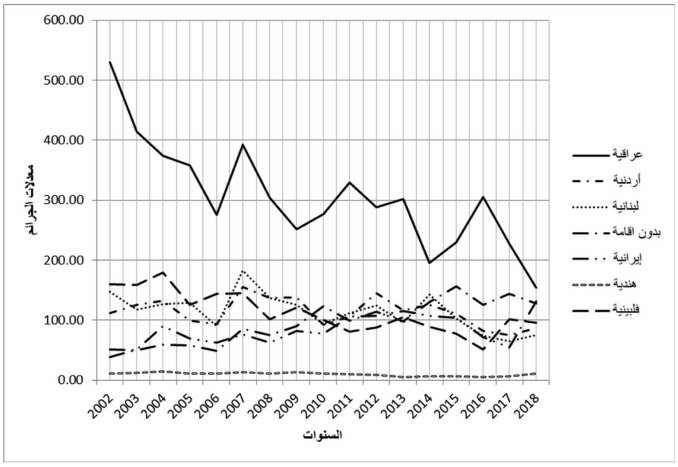

الشكل البياني (٢٩) – أعلى معدلات جرائم الإناث لكل ١٠٠ ألف نسمة بحسب الجنسيات بين ٢٠٠٢ و٢٠١٨

٥ – مناقشة النتائج:

تطرقت هذه الدراسة إلى تحليل الجرائم التي ارتكبت في دولة الكويت من فئات مختلفة من الوافدين والمواطنين خلال فترة زمنية طويلة، واستندت الدراسة إلى نظرية النشاط الروتيني التي تركز على الجريمة كحدث، وتربط الجريمة ربطاً وثيقاً ببيئتها، وتعطي مؤشرات على مدى انتشارها في دولة الكويت، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ثلاثة إسهامات بحثية رئيسية:

أولاً: بخلاف الدراسات السابقة التي ركزت على أنواع الجرائم وأسبابها لدى الوافدين سواء في الكويت (العنزي ٢٠٠٨) أو المنطقة العربية (الطريف

٢٠١١؛ الخليفة ٢٠٠١؛ العنقري وآخرون ٢٠٠٨؛ الطويرشي ٢٠١٠) أو الأجنبية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ٢٠١٧)، تعتبر هذه الدراسة الأولى – بحسب علم الباحثين – على المستوى الخليجي والعربي التي ركزت على تحليل أنواع الجرائم وحدتها واتجاهاتها (جنح وجناية، ومخدرات وأحداث، ومعلومة المرتكب ومجهولة المرتكب)، ومقارنة هوية مرتكبيها (مواطنين، ووافدين عرب، ووافدين غير عرب)، وبين الجنسيات الوافدة نفسها ومن حيث الجنس (ذكور وإناث)، وذلك باستخدام نظرية النشاط الروتيني، التي تركز على الجريمة كحدث وخلال فترة زمنية طويلة.

ثانياً: بخلاف الدراسات السابقة التي اعتمدت على أسلوب الاستبانة (السالم وظافر ١٩٨٣؛ الخليفة ٢٠٠١؛ العنقري وغيره ٢٠٠٨؛ الطويرشي ٢٠١٠) في مقاربة الظاهرة وتجميع آراء فئات معينة (عادة ما كانت فئات محدودة من المواطنين) بخصوص الجرائم التي يرتكبها الوافدون والتركيز على فترة زمنية قصيرة (عادة ما تكون فترة تجميع البيانات)، فإن هذه الدراسة تعتبر الأولى التي قامت بتحليل بيانات الجرائم في دولة خليجية وعربية على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً امتدت من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٨، وبالاعتماد على البيانات الحقيقية الموثقة في وزارة الداخلية بدولة الكويت، ومن ثم فهي تتخطى عيوب وسلبيات الدراسات المبنية على الاستبانات اللحظية ومحدودية نطاقها وتخلو من القصور (Personal Biais)، وركزت على شريحة الوافدين والمواطنين.

ثالثاً: بخلاف الدراسات السابقة، التي ركزت على المشكلات المرتبطة بالعمالة الوافدة وسلبياتها (الفضالة ٢٠١٨؛ الروقي ٢٠٠٧؛ أباحسين ٢٠٠٨؛ الوصيف ٢٠١٠؛ بن عيبان ٢٠١١؛ حسين ٢٠١٥؛ الزامل ٢٠١٧)، فقد أظهرت الدراسة، ولأول مرة، جملة من المؤشرات والحقائق، التي ما فتئت وسائل الإعلام والخطاب الشعبوي ترددها بخصوص الجرائم وهوية مرتكبيها؛ فقد أظهرت النتائج أن معدلات الجرائم في دولة الكويت في انخفاض على الرغم من زيادة أعداد الوافدين، وهذه النتيجة مطابقة لما توصلت إليه نتائج الدراسة الأمريكية

(Flagg 2018)، والعبرة ليست في التركيز على أعداد الجرائم المرتكبة بل على معدلات الجرائم، وهي تقاس في علم الجريمة بأعدادها نسبة إلى عدد السكان خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، كما أن هذه الدراسة فيها قدر أكبر من التفاصيل مقارنة بالدراسات السابقة (العنقري وغيره ٢٠٠٨؛ الطويرشي ٢٠١٠)؛ فقد توصلت نتائج الدراسة إلى مؤشرات، هي الأولى من نوعها على مستوى دولة الكويت والخليج العربي بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة وهي:

- أن معدلات الجريمة بصفة عامة في انخفاض، وهي في المستوى الطبيعي.
- أن معدلات جرائم الجنح في انخفاض، وهي في المستوى الطبيعي.
- أن معدلات جرائم الجنايات في انخفاض، وهي في المستوى الطبيعي.
- أن معدلات جرائم المخدرات غير مستقرة مع اتجاه طفيف للارتفاع. وهي في المستوى الطبيعي.
- أن أعداد الجرائم المعلوم مرتكبوها في ارتفاع طفيف لكن معدلاتها في انخفاض.
- أن أعداد الجرائم المجهول مرتكبوها ومعدلاتها في انخفاض.
- أن معدلات جرائم المواطنين الكويتيين أعلى من جرائم الوافدين (الوافدين العرب أو الوافدين غير العرب أو مجموع الوافدين).
- أن أعلى معدلات الجريمة لكل مائة ألف نسمة لدى الوافدين العرب سجلت لدى الجالية العراقية، ثم البدون والسورية والمصرية، أما الجالية السعودية فكانت الأقل ارتكاباً للجرائم، وأن أكثر الجنسيات غير العربية من حيث معدلات ارتكاب الجرائم هي الإيرانية، ثم الباكستانية، وأن الجاليتين الهندية والفلبينية – على ضخامتهما – تعتبران الأقل ارتكاباً للجرائم من حيث المعدلات.
- أن معدلات جرائم الذكور من المواطنين الكويتيين أعلى من جرائم الوافدين الذكور (عرب أو غير عرب أو مجموعهم).
- أن معدلات جرائم المواطنات الكويتيات أعلى من جرائم الوافدات (عربيات

وغير عربيات ومجموعهن).

- أن معدلات جرائم الوافدين العرب أعلى من معدلات الوافدين من غير العرب.
- أن معدلات جرائم الوافدات العربيات أعلى من معدلات الوافدات غير العربيات.

٦ – حدود الدراسة والتوصيات:

٦ – ١ – حدود الدراسة:

كما هو الحال في الدراسات العلمية، ركزت هذه الدراسة على الجرائم وأنواعها وهوية مرتكبيها من حيث الجنسية والجنس وتحليلها من عدة زوايا، لكن على الرغم من إسهامات الدراسة في تسليط الضوء على هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة، فإنها لم تتناول تحديد الأماكن الأكثر ارتكاباً للجرائم (بما فيها المناطق والمحافظات) خلال فترة الدراسة؛ بما يتيح تقديم أجوبة علمية بخصوص السؤال الآتي: "هل للتوزيع الجغرافي للوافدين علاقة بزيادة الجرائم؟" ؛ ومن ثم تزيد الدراسة أهمية وتساعد متخذي القرار على التعامل مع الظاهرة بأسلوب علمي.

٦ –٢ – الانعكاسات البحثية:

من هذا المنطلق توصي الدراسة بتكثيف الأبحاث الخاصة بالجرائم ومقارنتها سنوياً مع تحديد المؤشرات والاتجاهات والاستمرار في تكملة نتائج هذه الدراسة والسعي لتحديد المناطق والمحافظات التي تكثر فيها الجرائم خلال فترة الدراسة؛ وهو ما يساعد على رسم الخطط الأمنية المستقبلية ويساعد متخذي القرار على التفكير في حلول استباقية وإبداعية للتدخل فورياً في المناطق التي تكثر فيها الجرائم والتقليل من آثارها. كما تدعو الباحثين إلى مواصلة التركيز على معرفة أسباب الجرائم ودراستها بأنواعها المختلفة.

٦ – ٣ – التوصيات التطبيقية:

من الناحية التطبيقية تقدم الدراسة عدة توصيات:

أولاً: توصي الدراسة القائمين على الشأن العام وتوجيه الرأي العام بتوخى الحذر وإصدار خطاب عقلاني بعيداً عن إثارة المشاعر فيما يتعلق بموضوع

العمالة الوافدة، منعاً للالتباس والتعصب ضدهم، وازدرائهم واتهامهم بأنهم هم سبب الجرائم؛ حيث إن نتائج الدراسة بينت، بما ليس فيه لبس، أن معدلات الجرائم بين المواطنين أعلى بكثير من مثيلاتها لدى الوافدين. ومن ثم يوصي الباحثان بتغطية نتائج الدراسة في جميع وسائل الإعلام المحلية لإطلاع الجمهور عليها. فالعلاقة مع العمالة الوافدة تحتاج إلى مراجعة، من خلال القيام بدراسات علمية بعيدة عن التهويل الإعلامي.

ثانياً: توصي الدراسة بتجنب تأثير الإعلام السلبي الذي يركز على الجوانب السلبية فيما يخص ظاهرة (الوافد فوبيا) وإبراز الوجه الإيجابي للوافدين في أن معدلات الجرائم لديهم أقل من مثيلاتها لدى المواطنين وأن زيادتهم ليست مرتبطة بزيادة معدلات الجرائم، وإبراز مدى مساهمتهم في خدمة الوطن وتنميته.

ثالثاً: توصي الدراسة مركز البحوث والدراسات بوزارة الداخلية بتوثيق الجرائم وتحليلها وفق المنهجية التي تم عرضها في هذه الدراسة، والاستمرار في تنفيذ مثل هذه الأبحاث واقتراح توصيات علمية فيما يخص إعادة النظر في سياسات استقدام العمالة الوافدة والحد من انتشار الجرائم.

رابعاً: إلزام السفارات والجهات الحكومية المختصة والشركات الكبرى والمؤسسات ومكاتب الاستقدام بطباعة كتيبات إرشادية ومنشورات توضح للعمالة القادمة للبلاد أنظمة دولة الكويت وقوانينها ومحظوراتها والعقوبات الصادرة بحق مخالفيها للتقليل من الجرائم، وتبين السلوكيات التي تتعارض مع قوانين البلد والتقاليد السائدة في المجتمع والدين الإسلامي.

خامساً: إعادة النظر في سياسة استقدام الجنسيات التي تكثر فيها معدلات الجريمة والإخلال بأمن البلد، كما أشارت إليه نتائج الدراسة، وبخاصة الجنسية العراقية والسورية والمصرية، والاقتصار على استقدام أصحاب الشهادات العليا والجامعية والمهن الفنية والحرفية المتخصصة؛ ومنع استقدام العمالة الهامشية والبسيطة، وكذلك عدم منح عوائل الجنسيات الوافدة التي يتضح كثرة ارتكابها

للجرائم تأشيرة دخول زيارة عائلية أو سياحية أو التحاق بعائل، وأن يقتصر ذلك على أصحاب المهن العليا والجامعية وما في حكمها.

سادساً: توصي الدراسة بالسماح والتسهيل للوافدين من الجنسيات ذات معدلات الجرائم المنخفضة (الهندية والفلبينية باستقدام أسرهم سواء كانت التحاقاً بعائل أم زيارة عائلية أو سياحية للتقليل من وقوع الجرائم وخاصة الاخلاقية منها.

سابعاً: استكمال تنفيذ الإستراتيجية الأمنية الناجحة لوزارة الداخلية التي عكستها نجاحاتها في انخفاض معدلات الجرائم في دولة الكويت وبقائها في المستوى الطبيعي، مع إجراء مراجعة دورية وشاملة للإستراتيجية لتطويرها والتركيز أكثر على معالجة مشكلة المخدرات للحد منها وخفض معدلاتها، وكذلك إعادة النظر في استقدام بعض الجاليات العربية التي تكثر معدلات الجرائم بينها، والإسراع كذلك في حل مشكلة فئة البدون من أجل تقليل جرائمها.

ثامناً: توصي الدراسة باستغلال متخذي القرار في الكويت نتائج الدراسة والاستفادة منها في المشاريع الإستراتيجية للدولة، المتمثلة في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، والأمانة العامة لمجلس الأمة، ولجنة شؤون الداخلية والدفاع، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومكتب الاستثمار الأجنبي، وإطلاع الوفود الأجنبية الراغبة في الاستثمار في دولة الكويت على نتائج هذه الدراسة، وتوضيح أن الكويت دولة أمان وثقة وأن معدلات الجريمة منخفضة وفي مستواها الطبيعي ومؤشر على الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ مما يشجعهم على الاتجاه لنقل رؤوس الأموال للاستثمار في الكويت. كما توصي الدراسة باستغلال ما توصلت إليه من نتائج لدى سفارات دولة الكويت في الخارج للاستفادة منها في تحسين صورة دولة الكويت أمام المنظمات الدولية وفي مختلف المحافل والإشادة بالاستقرار الأمني والاجتماعي فيها.

تاسعاً: توصي الدراسة بدعم المؤسسات والجهات الحكومية المستفيدة؛

لتكملة ما خلصت إليه من نتائج والسعي لتحديد المناطق والمحافظات التي تكثر فيها الجرائم خلال فترة الدراسة؛ وهو ما يساعد على رسم الخطط الأمنية المستقبلية ويساعد متخذي القرار على التفكير في حلول استباقية وإبداعية، والتدخل فورياً في المناطق التي تكثر فيها الجرائم والتقليل من آثارها.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- أباحسين، منصور بن عثمان. (٢٠٠٨). أثر العمالة الوافدة على الأمن الوطني السعودي. الرياض. الرابط: <http://www.al-jazirah.com/2008/20080313/rj7.htm>
- أبو حسان، محمد. (١٩٨٧). أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية. مكتبة المنار. الزرقاء. الأردن.
- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي. (٢٠٠٨). العمالة الوافدة رفعت معدلات البطالة بين المواطنين الخليجيين. الرابط <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2008/05/10/128363.html>
- بن عيبان، إبراهيم بن عبدالكريم. (٢٠١١). العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها، وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها. دراسات نفسية وتربوية. مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية. العدد ٦ جوان. ٢٨ صفحة.
- جاسم، حسين. (٢٠١٥). العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها. موقع الجزيرة الويب <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201596418199269.html>
- الخليفة، عبدالله حسين. (٢٠٠١). أثر اتجاهات الجريمة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الوافدين الأصلية في سلوكهم الإجرامي في المجتمع السعودي دراسة ميدانية. وزارة الداخلية. الرياض. مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
- الدوسري، غانم بن مطلق بن محمد. (٢٠١٢). الاحتساب على المخالفات الأخلاقية للعمالة الوافدة من المسلمين بالمملكة العربية

السعودية: دراسة ميدانية على جهود الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمدينة الرياض. رسالة ماجستير. كلية الدعوة والإعلام. جامعة الإمام محمد بن سعود.

- الروقي، سهل بن رفاع بن سهيل. (٢٠٠٧). أثر العمالة الوافدة وتأثيرها سلباً وإيجاباً. الرابط <http://www.alukah.net/web/elrooki/0/18777>
- الزامل، عصام. (٢٠١٧). ٣,٧ بالمائة تأثير العمالة الوافدة على الاقتصاد السعودي. مركز الخليج لسياسة التنمية. موقع الويب <http://gulfpolicies.org/gcc/index.php?option=com_content&view=article&id=2441:38-&catid=260:-2017-&Itemid=599>
- الزهراني، خالد الناجم. (٢٠٠٦). أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي: دراسة ميدانية على ضباط شرطة مدينة الرياض ونزلاء إصلاحية الحائر من المحكوم عليهم من العمالة الوافدة. أطروحة ماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. كلية الدراسات العليا. قسم العلوم الإدارية. الرابط <https://core.ac.uk/download/pdf/80741419.pdf>
- السالم، فيصل؛ ظافر، أحمد. (١٩٨٣). العمالة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية للوضع العام، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد ٣٦. السنة التاسعة. ص ص ٢٨١ – ٢٩٣.
- السراج، عبود. (١٩٩٠). علم الإجرام وعلم العقاب: دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي. الطبعة الثانية. ذات السلاسل. ص ص ٤٢٠-٤٢٤.
- الشامسي، ميثاء سالم. (٢٠٠٦). تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي، دروس مستقبلية، ورقة بحثية قدمت في اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص. بيروت ١٥ و١٧ مايو ٢٠٠٦.
- الصالحي، حمد بن عبدالرحمن بن حمد. (٢٠٠٥). فاعلية الأساليب

العقابية لمكافحة مخالفات نظام الإقامة. أطروحة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. كلية الدراسات العليا. قسم العلوم الشرطية. بإشراف: عباس أبو شامة عبدالمحمود.

- الطريف، غادة بنت عبدالرحمن. (٢٠١١). جرائم الخادمات بالمجتمع السعودي: دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة الرياض. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب. المجلد٢٧. العدد ٥. ص ص ٣٣٥-٣٧٠.
- الطويرشي، نعيم بن جزاء. (٢٠١٠). العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة: أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في سجن بمدينة جدة. رسالة الماجستير. عمادة الدراسات العليا. جامعة مؤتة. ٨٥ صفحة.
- العامري، صالح. (٢٠٠٨). التغطية الصحفية للعمالة الوافدة في صحافة الإمارت: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير في الإعلام. قسم الإعلام. كلية العلوم الإنسانية. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- عبدالمقصود، إيمان أحمد. (٢٠١٢). جهود منظمة العمل العربية في مواجهة قضايا التشغيل والبطالة. ورشة عمل التنسيقية لكبار المتخصصين في معلومات سوق العمل وإحصاءات سوق العمل في الدول العربية. جمهورية مصر العربية. ٣ إلى ٥ ديسمبر. ١٣ صفحة.
- العنزي، عبدالرحمن خلف. (٢٠٠٨). الأساليب الأمنية الحديثة في مواجهة جرائم العمالة الوافدة بدولة الكويت. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد ١٣١. ص ص ١١ . ٤٢.
- العنقري، سلطان بن عبدالعزيز، وآخرون. (٢٠٠٨). دراسة أمنية: ٩١٪ من جرائم العمالة الوافدة في الرياض ومكة والمدينة وجازان وغالبية الجناة "أميّون" ومهنهم لا يحتاجها المجتمع. الرابط <http:// www.alriyadh.com/339969>

- الفريح، سمر بنت علي بن عبدالله. (٢٠١١). العمالة المنزلية الأجنبية في المجتمع السعودي: أسبابها وأثرها، من وجهة نظر موظفات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مدينة الرياض. دراسة مقدمة إلى قسم علم الاجتماع. إشراف: عبدالله بن عبدالعزيز السعيد.
- الفضالة، فهد يوسف. (٢٠١٨). الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن الاجتماعي بالكويت. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. العدد ٤٩٥. الحولية ٣٨. ١٠١ صفحة.
- قاعدة بيانات الجرائم Numbeo.(2018). مؤشر الجريمة في ٢٠١٨. موقع الويب <https://www.numbeo.com/crime/rankings.jsp>
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. (٢٠١٧). اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصدِّي المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية . الدورة السادسة والعشرون. ٣٠ صفحة. موقع الويب: <https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/statistics/reports-on-world-crime-trends.html>
- مركز البحوث والدراسات. (٢٠١٨). المجموعة الإحصائية السنوية. إدارة الإحصاء. وزارة الداخلية. الكويت. ٣٠٠ صفحة.
- منظمة العمل العربية. (٢٠٠٥). مواجهة مشكلة البطالة من خلال سياسات وبرامج توطين الوظائف. إعداد إدارة تنمية الموارد البشرية والتشغيل. ورشة عمل حول توطين الوظائف وتنقل الأيدي العاملة العربية. القاهرة ٢٠ - ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥. الرابط <alolabor.org/wp-content/uploads/2010/10/work_paper.doc>
- الوصيف، عبدالله. (٢٠١٠). تأثير العمالة الأجنبية والوافدة على الثقافة والشخصية في المجتمع الخليجي: من خلال البعد السياسي والثقافي والاجتماعي. الرابط: <https://taf2ol.wordpress.com/2010/01/25/>

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Cohen, L. E., & Felson, M. (1979). Social Change and Crime Rate Trends: A Routine Activity Approach. American Sociological Review, 588-608. Vol. 44, No. 4, pp. 588-608. <https://www.jstor.org/stable/2094589>.
- Durkheim, E.(2017). Les règles de la méthode Sociologique.Paris:-P.U.F.
- Flagg, A. (2018). The Myth of the Criminal Immigrant. The New York Times MARCH 30, 2018; Retrieved 18th March 2020; Web: https://www.nytimes.com/interactive/2018/03/30/upshot/crime-immigration-myth.html
- Harrendorf, S. Heiskanen, M. Malby S. (2010). International Statistics On Crime and Justice. United Nation Office for drugs and crimes. HEUNI Publication Series No. 64; 178 pages Web: <https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Crime-statistics/International_Statistics_on_Crime_and_Justice.pdf>
- Shah, N. & Quadsi, S.(1989), The Changing Characteristics of Migrant Workers in Kuwait, International Journal of Middle East Studies, Vol 21, No 1, pp 31-55.
- United Nation Office for Drugs and Crime (2019). Global study n Homicide: Homicide, trends, patterns, and criminal justice response. United Nation Office for Drugs and Crime (UNODC) 2019
- Zahra, Z. (2015). The Legal Framework of the Sponsorship Systems of the Gulf Cooperation Council Countries: A Comparative Examination; Gulf Labour Markets and Migration, Gulf Research Center, GLMM; Technical Report, Migration Policy Centre, GLMM, Explanatory note, 10/2015

The Scale of Crime in Kuwaiti Society: An Analytical Study During the Period 1992-2018

Nawaf F. Abu-Khashaba

Prof. Kamel M. Rouibah

Abstract:

The Goal of The Study: This study sought to analyze and compare crimes between expatriates and Kuwaitis in term of their frequencies, percentages, types of crimes and the identity of the perpetrators, as well as the extent of the effect of increasing the percentage of expatriates on increasing crime rates.

Study Methodology: This study used an exploratory and statistical methodology.

Study Data and Sample: The study analysed actual crimes numbers in Kuwait between years of 1992 till 2018.

Study Findings: This study succeeded to show, for the first time, that all crimes indicators are declining despite the increase in expatriates. These include crime rates, crime rates of misdemeanors, crime rates of felonies, and crime rates of unknown crimes. Also results show that the crimes of Kuwaitis are higher than the crimes of expatriates. And highest crime rates per 100000 inhabitants in the Arab expatriates were registered with the Iraqi community, followed by illegal migrants Bedoun, then the Syrian and Egyptian. Indian and Filipino, and despite their huge numbers, are the least crime rates perpetrators. Crime rates of Kuwaitis men and women are higher than those of expatriates, and crime rates of Arab expatriates are higher than those of non-Arab expatriates.

Study Conclusions: This study has several managerial and research implications on how to deal with the crime in Kuwait and review the policy of bringing expatriates.

Keywords: Crimes, rate of crimes, types of crimes.

أ. نواف فهد أبوخشبه، حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية، ٢٠١٣، عقيد ويعمل حالياً مدرس مساعد بهيئة تدريس بأكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية بوزارة الداخلية في دولة الكويت. الاهتمامات البحثية: الأمن الوطني والدراسات الاستراتيجية، مكافحة الإرهاب، العلاقات الدولية، إدارة الأزمات والكوارث، مفاهيم وقيم المواطنة والولاء والانتماء.
(nawaf.f.f@hotmail.com)

أ. د. كمال مصطفى روبيح، حاصل على درجة الدكتوراه في علم الهندسة الصناعية ونظم المعلومات من جامعة غرونوبل ٣ بفرنسا، ١٩٩٨، يعمل حالياً أستاذاً بقسم المعلومات وإدارة العمليات بكلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت. له اهتمامات بحثية تتعلق بتطوير واستخدام نظم المعلومات وفاعليتها والعوامل المؤثرة فيها.
(Krouibah@cba.edu.kw)